المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

BOQA$H

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

يوليو 2025

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

غلاء وغليان شعبي وكوارث تتكشف: ثلثا الإيرادات ضائع ومؤسسات «حكومة عدن» بلا رقابة

مرَّ شهر يوليو المنصرم بمتغيرات عديدة في المشهد الاقتصادي اليمني شمالاً وجنوباً، فرضت واقعاً جديداً في مناطق السلطتين يحمل الكثير من الأبعاد والتوقعات والتساؤلات أيضاً، وكان أبرزها إصدار عملة معدنية وعملة ورقية جديدتين في صنعاء أوائل يوليو، وانخفاض أسعار الصرف بعدن بشكل مفاجئ في نهاية الشهر، بعد أن تكبدت العملة بمناطق الحكومة انهياراً مستمراً وصل بها إلى أكثر من 2,900 ريال مقابل الدولار الواحد، في سابقة تاريخية هي الأولى من نوعها.

وقبل الدخول في التفاصيل، يتطرق مرصد «بقش» في هذا التقرير إلى أبرز محطات شهر يوليو الخاصة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الأسوأ على الإطلاق، إذ اجتاحت محافظات حكومة عدن موجة واسعة النطاق من الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة للمطالبة بوضع حد لانهيار الأوضاع وحل أزمات الخدمات العامة وعلى رأسها أزمة انقطاع الكهرباء.

المظاهرات وقعت في عدد من المحافظات والمناطق، بما في ذلك محيط قصر معاشيق الرئاسي بعدن، ورُفعت الهتافات واللافتات المناوئة للحكومة، بسبب انقطاع الكهرباء لأكثر من 20 ساعة في اليوم الواحد، وسط انهيار التوليد في المحطات والعجز الكبير الذي لا يزال يهدد استقرار الحياة اليومية في مدينة أرهقتها الأزمات المعيشية والمالية.

توطئة: غلاء معيشي والدفع بالريال السعودي

شكَّل ارتفاع الأسعار أكبر كوابيس المواطن اليمني، مع الانهيار المتسارع في قيمة العملة المحلية، دون استثناء أي من السلع الأساسية التي تهم حياة المواطنين اليومية، مثل رغيف الروتي. فقد شهد الرغيف تلاعبات من قِبل العديد من الأفران الشعبية والمخابز الآلية في عدد من مديريات عدن، مقابل غياب الرقابة الرسمية. وباعت أفرانٌ القرصَ الواحد بـ100 ريال (وزن 50 غراماً) مقارنة بالسعر السابق البالغ 70 ريالاً، بينما باعته مخابز آلية أخرى بسعر يصل إلى 125 ريالاً، في تغييبٍ تام لمعايير تحديد السعر والوزن.

وتشمل أزمة الغلاء كافة المنتجات الغذائية والأدوية والخضروات والفواكه والأسماك والمشتقات النفطية وأجور النقل وإيجارات السكن وفواتير الكهرباء والمياه وغيرها، وباتت بعض الأسر في عدن والمحافظات اليمنية الأخرى تلجأ إلى التقشف والاكتفاء بتناول وجبة إلى وجبتين كحد أقصى في اليوم، نظراً لتكاليف المعيشة الباهظة وعدم وجود قيمة فعلية للرواتب (التي لا تُصرف بشكل منتظم شهرياً) تواكب ارتفاع الأسعار.

كما لم تَسلَم مياه الشرب من رفع الأسعار وسط الصيف الحار، إذ ارتفعت أسعار المياه الصحية في عدن، وأرجعت جمعية مالكي محطات تحلية المياه الصحية هذا الارتفاع إلى أن تكلفة إنتاج المياه الصحية قفزت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، بسبب الاعتماد على معدات وفلاتر تُشترى بالدولار ويتم تجديدها بانتظام، إلى جانب ارتفاع أسعار مواد التحلية مثل الكلور، والاعتماد على المولدات الكهربائية العاملة بالديزل، مع محدودية تغطية الطاقة الشمسية وانقطاع الكهرباء الحكومية، فضلاً عن دفع محطات التحلية التزامات كبيرة كالضرائب ورسوم التراخيص والإيجارات وأجور العمال والصيانة والنقل.

وينطبق الغلاء في عدن على مختلف المحافظات اليمنية، وصولاً إلى أقصى شرق اليمن، في محافظة المهرة. ففي هذه المحافظة، على سبيل المثال، اشتدت تبعات التدهور الاقتصادي وانهيار الريال، إذ يعاني المواطنون من غلاء الأسعار للسواد الأعظم من السلع، التي يُفرض دفعُ قيمتها بالريال السعودي بدلاً من الريال اليمني. وبتواصُل مرصد «بقش» مع عدد من المواطنين في المهرة، أفاد المواطنون بأن الأسعار في المحافظة تبلغ ضعف تلك التي في المحافظات الأخرى، وحتى ضعف أسعار حضرموت المجاورة. وبالريال السعودي يدفع المواطنون اضطرارياً ثمن مختلف السلع، من السلع الغذائية إلى الملابس والأدوات المنزلية، مع وجود فجوة بين مستوى الدخل والقدرة الشرائية.

ومع غليان الشارع اليمني، غادر رئيس المجلس الرئاسي «رشاد العليمي» عدن إلى السعودية في يوليو، لطلب الدعم السعودي والخليجي لما تسميها الحكومة «الإصلاحات الاقتصادية والخدمية»، ومساندة الحكومة في الإيفاء بالتزامات دفع رواتب الموظفين وتأمين السلع وتحسين وضع العملة المنهارة. وخلال الشهر الفائت، اكتفت الحكومة بعقد اجتماعات وزارية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والخدمية، ومباحثة تدخلات عاجلة للحد من انهيار الصرف، مع التعبير عن أملها في الدعم من المملكة العربية السعودية والإمارات.

وتَرجم الأمر الواقع فشلاً حكومياً وتدهوراً معيشياً وارتفاعاً جنونياً للأسعار في مختلف المحافظات بشكل يعزل المواطن البسيط عن احتياجاته الضرورية ويزيد من تردي قدرته الشرائية، ويؤكد انعدام ثقة المواطن في حكومة المناصفة وقدراتها، في الوقت الذي يقوم فيه المواطن بتسديد كل ما عليه من ضرائب ومدفوعات، بينما لا يلمس أي تحسن في الوضع العام والخدمات العامة الأساسية كالكهرباء والمياه.

وفي ظل معاناة الأسر اليمنية، تصاعدت عدة ظواهر في عدن ومختلف المحافظات وفق تتبُّع مرصد «بقش» لتفاصيل المشهد الاقتصادي اليمني، مثل ظاهرة بيع الأثاث والممتلكات لتوفير تكاليف المعيشة، وتفاقُم الديون الشخصية وما ينجم عنها من قضايا ومشاكل اجتماعية واقتصادية، ومظاهر النصب والاحتيال وعمليات السرقة وغيرها، وكل ذلك يُضاف إلى الظواهر التاريخية القائمة بالفعل في اليمن المتمثلة في الفقر (+80% من السكان) والبطالة (~70%) خاصة في أوساط الشباب.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

الكشف عن كارثة: 147 جهة بلا رقابة و75% من الإيرادات خارج السيطرة

مع استمرار مسلسل انهيار العملة والخدمات طوال شهر يوليو، خرج محافظ بنك عدن المركزي بتصريحات عززت التأكيد على أن الانهيار يعكس أزمة مالية وإدارية متجذرة، ترتبط مباشرة بسوء أداء البنك المركزي، وفشل الدولة في السيطرة على مواردها. فقد أكد «أحمد غالب المعبقي» أن أكثر من 147 جهة حكومية إيرادية لا تخضع لأي رقابة حقيقية، وأن ما يتم توريده فعلياً للبنك لا يتجاوز 25% فقط من الالتزامات العامة للدولة.

المحافظ قال إن هذا العجز المزمن يُفقد البنك القدرة على ممارسة دوره المالي والنقدي، وإن الأموال يتم التصرف بها في المحافظات المختلفة خارج الأطر القانونية، دون أي تخطيط أو رقابة، فيما تُدار ميزانيات موازية على مستوى محلي لا تمر عبر البنك المركزي، ولا تخضع لأي تدقيق مالي.

وثمة واحدة من أخطر القضايا التي تحدث عنها المحافظ، هي أن حكومة عدن تعمل منذ عام 2019 دون ميزانية سنوية رسمية، ما أفقدها القدرة على التخطيط المالي وأربك جميع مؤسساتها، فإقرار ميزانية فعلية شرط أساسي لأي مسار اقتصادي سليم، لأنه يسمح للحكومة بتحديد التزاماتها وموارداها ومخططاتها المالية بشكل منضبط. وأشار «المعبقي» إلى أن غياب الموازنة هو السبب في عدم وجود أولويات واضحة لدى السلطات التنفيذية، وفي غياب التنسيق بين الحكومة والبنك ومؤسسات الرقابة، ما أدى إلى فوضى مالية غير مسبوقة.

وبخصوص الوديعة السعودية، فالمتبقي منها لا يتجاوز 225 مليون دولار فقط، ولا يمكن للبنك التصرف بها دون إذن المودع السعودي، وفقاً لغالب، ومعظم ما تم استخدامه من الوديعة ذهب لتغطية الرواتب والنفقات الحكومية، وهو ما يدل على أن الاعتماد على مصادر مؤقتة لم يعد مجدياً في ظل توقف صادرات النفط منذ فترة طويلة، وهو ما وصفه المحافظ بأنه «ضربة موجعة للدولة».

كما اعتبر المعبقي في تصريحاته الصحفية أن إعادة تصدير النفط وتوجيه كافة الموارد نحو البنك المركزي بات ضرورة ملحة لإنقاذ الاقتصاد ومنع مزيد من الانهيار في سعر الصرف، الذي تجاوز جميع الخطوط الحمراء. ونبّه إلى أن مركزي عدن يتخذ إجراءات بحق محلات الصرافة المخالفة ضمن نطاق عدن، لكنه لا يستطيع فرض الرقابة على ما يجري خارجها، حيث تعمل محلات صرافة بعيدة عن أي ضوابط، وتساهم في تعميق الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء.

وشدد المحافظ المعبقي على أن إنقاذ الاقتصاد يتطلب معالجة أربعة محاور رئيسية، الأول هو استئناف تصدير النفط اليمني المتوقف، الذي يمثل الرافد الأساسي لخزينة الدولة، والثاني توجيه كافة موارد الدولة من إيرادات المحافظات والمؤسسات العامة إلى البنك المركزي بعدن، مع وقف عمليات الإنفاق المباشر خارج الإطار الرسمي التي أفقدت الدولة سيطرتها المالية وفاقمت العجز.

أما المحور الثالث فهو إقرار ميزانية حكومية حقيقية لأول مرة منذ عام 2019، تكون مرجعاً للإنفاق وتحديد الأولويات وضبط الأداء المالي للمؤسسات العامة، فيما يتمثل المحور الرابع في تحرير سعر صرف الدولار الجمركي، إذ رأى المحافظ أن الواقع التجاري تجاوز منذ زمن الأسعار المدعومة، وأن تحرير السعر سيخلق شفافية أكبر في السوق، ويمنح الدولة أدوات أكثر واقعية في إدارة الاستيراد والتوريد.

ما ورد في تصريحات محافظ البنك المركزي بعدن عَكَس أزمة مركبة تتجاوز صلاحيات البنك ذاته، وفقاً للمحلل الاقتصادي «أحمد الحمادي». وقال في حديث لـ«بقش» إن الوضع يتطلب تحركاً من الدولة بكافة مؤسساتها، وعلى رأسها الحكومة والرئاسة، ضمن منظومة متكاملة لإنقاذ ما تبقى من الاقتصاد الوطني.

وفي غضون ذلك، تشير التقارير السابقة لمرصد «بقش» بما فيها التقارير المنشورة في يوليو، إلى أن التدهور الاقتصادي عكس حالة شلل مالي كامل، يغذيه غياب الموازنات العامة منذ سنوات، والفساد الواسع في تحصيل الإيرادات، والتسيّب الكامل في إدارة المؤسسات المالية، خصوصاً في ظل اعتراف رسمي نادر من محافظ البنك المركزي نفسه بحجم الكارثة.

إنشاء لجنتين متأخرتين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

مع الحديث المتزايد عن الفشل والعجز الحكومي والإقرار الرسمي من جانب المحافظ المعبقي بخطورة الموقف نظراً لخروج الجهات الحكومية وثلثي الإيرادات (75%) عن السيطرة كلياً، أعلنت حكومة عدن في يوليو عن تشكيل لجنتين منفصلتين، وُصف تشكيلهما بأنه تأخر طويلاً، وأنه كان الأحرى بالحكومة اتخاذ هذا الإجراء منذ سنوات طويلة من الانهيار.

اللجنة الأولى هي «اللجنة العليا للموازنات العامة للدولة» (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية 2026، تُعنى بدراسة ومناقشة وإقرار الإطار العام للموازنات العامة، وكذا السقوف التأشيرية المتوقعة على مستوى وحدات السلطتين المركزية والمحلية في ضوء تقييمها للمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات العرض النقدي).

الإعلان عن تشكيل لجنة الموازنات العامة جاء متزامناً مع كشف المحافظ المعبقي عن أن حكومة عدن تعمل منذ عام 2019 دون ميزانية سنوية رسمية. فهذه اللجنة ستختص بوضع الأسس العامة لإعداد مشروعات السنة المالية 2026، وعلى رأسها «الموازنة العامة للدولة» (موازنة وحدات السلطة المركزية، ووحدات السلطة المحلية)، وكذلك موازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة، وموازنات الصناديق الخاصة شاملة كافة الموارد المالية المحلية والخارجية وأوجه إنفاقها الجاري والرأسمالي.

كما تختص بدراسة ومناقشة التقديرات الخاصة بالموازنة العامة للدولة (المركزية والمحلية) وموازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة في ضوء دراسات وزارة المالية. وتشمل اللجنة رئيس الوزراء (رئيساً) وعضوية وزراء التخطيط والخدمة المدنية والنفط والإدارة المحلية والصناعة والتجارة ومحافظ بنك عدن المركزي ووكلاء وزارة المالية ورئيسي الضرائب والجمارك، إضافة إلى وكلاء وزارات التخطيط والإدارة المحلية والخدمة المدنية.

أما اللجنة الثانية فقد تعرَّض تأخير تشكيلها لانتقادات المراقبين الاقتصاديين بسبب تأخرها كل هذه السنوات وعدم اهتمام الحكومة بتشكيلها قبل الآن، وهي «لجنة تمويل وتنظيم الواردات».

وفي يوليو أنشأ بنك عدن المركزي لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد، التي أقرت بدورها دليلاً للعمل والإجراءات لبدء أعمال الفريق في عدن، وتضمَّن ذلك إشعار الشركات التجارية والبنوك وشركات الصرافة بآلية التمويل واستقبال الطلبات والضوابط المنظمة لعمليات تمويل الاستيراد، وكذا الرفع لرئيس مجلس الوزراء بالسلع التي يتطلب وضع قيود على استيرادها، ولم تبدأ مهام اللجنة إلا في شهر أغسطس 2025. ووفق متابعات بقش، أُنشئت هذه اللجنة برئاسة محافظ بنك عدن المركزي، وتم تعيين وزير الصناعة والتجارة نائباً له. وقد تم تدشين عمل اللجنة وأول اجتماع لها الشهر الماضي في محاولة لاحتواء الفوضى في الأسواق النقدية والمصرفية وعمليات الاستيراد إلى اليمن.

وعلم مرصد «بقش» أن اللجنة تتألف من الجهات الحكومية المعنية بالتمويل والتجارة والضبطية الجمركية والقضائية، إضافة إلى ممثلين للبنوك وشركات الصرافة والقطاع التجاري. ويُعد إنشاء هذه اللجنة تجربة مماثلة لتلك التي قامت بها حكومة صنعاء قبل سنوات بغرض تنظيم الاستيراد. وقد برز إنشاء هذه اللجنة بعدن في ملف انخفاض أسعار الصرف المفاجئ كما سيأتي في الأسطر اللاحقة من هذا التقرير.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

احتجاجات حضرموت: غليان شعبي ومخاوف من الاستغلال السياسي

أثناء الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي لا ترحم، اندلعت احتجاجات عارمة في مدن محافظة حضرموت الأكبر في اليمن، وعلى رأسها مدينة المكلا مركز المحافظة، رفضاً للتدهور غير المسبوق للخدمات العامة، خاصة الكهرباء، ورفضاً لاستمرار سياسات الحكومة والسلطة المحلية تجاه الأزمات، مع رفع هتافات ضد السلطة، محمّلين إياها مسؤولية الانهيار الكامل في منظومة الخدمات، وفي مقدمتها التيار الكهربائي الذي يغيب لساعات طويلة، وصلت في بعض المناطق إلى أكثر من 20 ساعة يومياً.

وجرى اقتحام مبنى إدارة السلطة المحلية في المكلا من قبل عشرات المحتجين، في وقت غابت فيه الترتيبات الأمنية بشكل لافت. كما حدث عصيان مدني شل حركة عدد من المديريات مثل «غيل باوزير»، وتم إغلاق محلات صرافة بسبب تزايد حجم السخط الشعبي تجاه ممارسات الفساد والغلاء المعيشي.

وليست أزمة الكهرباء وحدها محل احتجاج الناس في حضرموت، فالمناطق تعاني من نقص في المياه وتردٍّ في الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب موجة الغلاء الفاحش في أسعار المواد الأساسية مع انهيار قيمة الريال اليمني، إلا أن أزمة الكهرباء بقيت محل الغضب الشعبي الاستثنائي، بوصفها دليلاً واضحاً على الفشل الحكومي في إدارة الموارد وحسن توظيفها بما في ذلك موارد الطاقة الوفيرة في حضرموت وبعض المحافظات الأخرى.

من جانبه قال «حلف قبائل حضرموت» الذي يتبنى تحركات احتجاجية قبلية ضد السلطة المحلية ويعمل على تطبيق «الحكم الذاتي» في حضرموت بدعم من «السعودية»، إن ما حدث في المكلا هو نتيجة تراكمات سلبية وانهيار متواصل في الخدمات الأساسية، وأضاف أنه سبق ونبّه منذ أكثر من عام إلى أن حضرموت تتجه نحو أزمة خانقة ما لم تُمنح الحق في تقرير مصيرها، وأن هناك إجماعاً حضرمياً على مشروع «الحكم الذاتي» باعتباره «حلاً وحيداً» لانتشال المحافظة مما وصفه الحلف بـ«براثن الفساد والهيمنة المفروضة من خارج حضرموت وبأدوات من الداخل».

وبدوره قال «مؤتمر حضرموت الجامع»، الذي يشترك مع حلف قبائل حضرموت في ذات التحركات القبلية، إن حالة الاحتقان التي تشهدها مدينة المكلا وعدد من مناطق حضرموت، تمثّل نتيجة طبيعية لاستمرار تردي الأوضاع الخدمية والمعيشية، في ظل انعدام الشفافية وتفشي مظاهر الفساد المالي والإداري، واستمرار نهج المماطلة والتسويف في تنفيذ المعالجات العاجلة التي أقرها مجلس القيادة الرئاسي (في أوائل 2025) لتصحيح الأوضاع الخدمية والإدارية والأمنية في حضرموت.

هذا الواقع المتدهور لم يعد يُحتمل، ويهدد بشكل مباشر السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي في المحافظة، في وقتٍ تتعاظم فيه تطلعات أبناء حضرموت إلى إصلاح حقيقي وشامل، يضمن لهم حياة كريمة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم، ويعيد لحضرموت دورها ومكانتها، وفقاً لبيان مؤتمر حضرموت الجامع.

مؤتمر حضرموت الجامع حذّر أيضاً من محاولات بعض الأطراف استغلال هذه الاحتجاجات لتحقيق أجندات أو فرض واقع جديد يتعارض مع إرادة أبناء حضرموت، وقال إن الحل لا يكون إلا بإرادة حضرمية خالصة، في إشارة منه إلى تطبيق مشروع «الحكم الذاتي». وبشكل عام، ينتقد مؤتمر حضرموت الجامع «حالة الفراغ الإداري غير المبرَّر الناتج عن الغياب الطويل لمحافظ حضرموت، وما ترتّب عليه من شلل في مؤسسات الدولة المحلية، وتدهور واضح في خدمات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، في ظل غياب أي رؤية إنقاذ عاجلة من الجهات المعنية»، ويطالب بترك أبناء حضرموت يديرون شؤونها ويتصرفون في مواردها.

ويرى مراقبون أن الاحتجاجات قد يتم استغلالها أيضاً ضمن سياق مساعي تطبيق مشروع «الحكم الذاتي» نفسه الذي يتبناه مؤتمر حضرموت الجامع وحلف قبائل حضرموت، بدعم وتحركات من السعودية. ومع خروج الوضع عن السيطرة في حضرموت، يعتبر المراقبون أن الاحتجاجات قد تدخل بالفعل ضمن دائرة الاستغلال من قِبل بعض الأطراف للدفع نحو الحكم الذاتي، الذي يتضمن الإدارة المستقلة اقتصادياً وإدارياً، في ظل التوجه الموجود بالدعم السعودي.

وبات القلق الراهن يتمثل في محاولة الأطراف السياسية والقبلية الاستثمار في المزاج الشعبي الغاضب من السلطة المحلية التي يمثلها المحافظ مبخوت بن ماضي، وهو مزاج دفع المحتجين إلى شعارات تنادي برحيل السلطة المحلية وتتوعدها بعدم السكوت مستقبلاً على تدهور الأوضاع.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

تحركات «الحكم الذاتي» تصل «أبين»

في سياق الانهيار المعيشي الكارثي، وبالتزامن مع الغليان الشعبي في محافظة حضرموت، خرج العديد من المواطنين في شوارع محافظة أبين، للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وإنهاء الممارسات الفاسدة، وبتوفير كافة حقوق أبين من خدمات أساسية ومقومات حياة كريمة، والتصدي لما وصفوه بـ«الفساد المستشري».

كما طالب المحتجون بإزالة نقاط الجبايات العسكرية التي أصبحت، وفق تصريحات المتظاهرين، مصدر صراع بين السلطة المحلية والتشكيلات الأمنية المختلفة بالمحافظة. وحذّر المتظاهرون من أن استمرار هذه الأوضاع «يُسهّل تنفيذ أجندات خارجية تهدف لزعزعة الاستقرار وإسقاط أبين سياسياً».

لكن اللافت هو أن المجلس التنسيقي في أبين، الذي تبنى المظاهرات، طالب بـ«إقرار الحكم الذاتي لمحافظة أبين»، واصفاً إياه بـ«الحل الوحيد» لإنهاء المعاناة المستمرة للسكان، وذلك على غرار التحركات الحاصلة بحضرموت من قِبل حلف قبائل حضرموت. وقال «محمد النخعي»، رئيس المجلس التنسيقي بأبين، إن الحكم الذاتي خيار الشعب لإنقاذ المحافظة التي تدفع ثمن الصراعات وترزح تحت وطأة الفساد وغياب الخدمات، حد تعبيره.

اتجهت سهام النقد أيضاً نحو التحالف الذي تقوده السعودية، فقد اتُهم بالاقتصار على تنفيذ الجانب العسكري فقط، والتقصير المتعمد في تنفيذ الجوانب الاقتصادية. كما تسببت سياسات التحالف في «خلق أزمات اقتصادية طاحنة أوصلت الشعب إلى مستويات متدنية تحت خط الفقر والجوع، وانهيار شبه كامل للخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الكهرباء والمياه» وفقاً للمجلس التنسيقي الذي لوّح بـ«مواصلة التصعيد» حتى تتم الاستجابة للمطالب.

عدن: رواتب الموظفين النازحين منقطعة منذ 9 أشهر

من جانب آخر، وفي صُلب موضوع الأزمة المعيشية وانقطاع الرواتب، يطالب الموظفون النازحون بمحافظات حكومة عدن بصرف رواتبهم المنقطعة منذ تسعة أشهر.

«ملتقى الموظفين النازحين» بعدن، طالب حكومة عدن بتحمل المسؤولية الوظيفية والأخلاقية تجاه الموظفين النازحين من خلال صرف الرواتب، وقال إن كشوفات رواتب شهري نوفمبر وديسمبر 2024 الخاصة بالموظفين النازحين في عدد من المحافظات، تم إعدادها وتسليمها لوزارة المالية من قِبل السلطات المحلية والمركزية منذ عدة أشهر، لكن مع ذلك لم تقم الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لصرفها، رغم المتابعة المستمرة، ودون أي مبرر واضح، في الوقت الذي صُرفت فيه رواتب الموظفين في مناطق حكومة عدن حتى شهر مايو 2025 باستثناء الموظفين النازحين.

أكد الملتقى أن هؤلاء الموظفين يعانون من أزمة مزدوجة، تتمثل في النزوح القسري من مناطق حكومة صنعاء إلى مناطق حكومة عدن، وهو ما فاقم من معاناتهم المعيشية. ومعظم هؤلاء الموظفين ينتمون إلى محافظات حكومة عدن، وكانوا يعملون بمناطق حكومة صنعاء.

كما أدان الملتقى حرمان هؤلاء من حقوقهم المالية رغم تضحياتهم مع الحكومة، مطالباً بالتعامل معهم على قدم المساواة مع بقية الموظفين بمناطق حكومة عدن، ومناشداً المجلس الرئاسي بسرعة التدخل، وتوجيه الحكومة بصرف الرواتب المنقطعة، وضمان انتظام صرفها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، إلا أن المجلس الرئاسي والحكومة لم يعلقا على مطالب الموظفين النازحين هذه.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

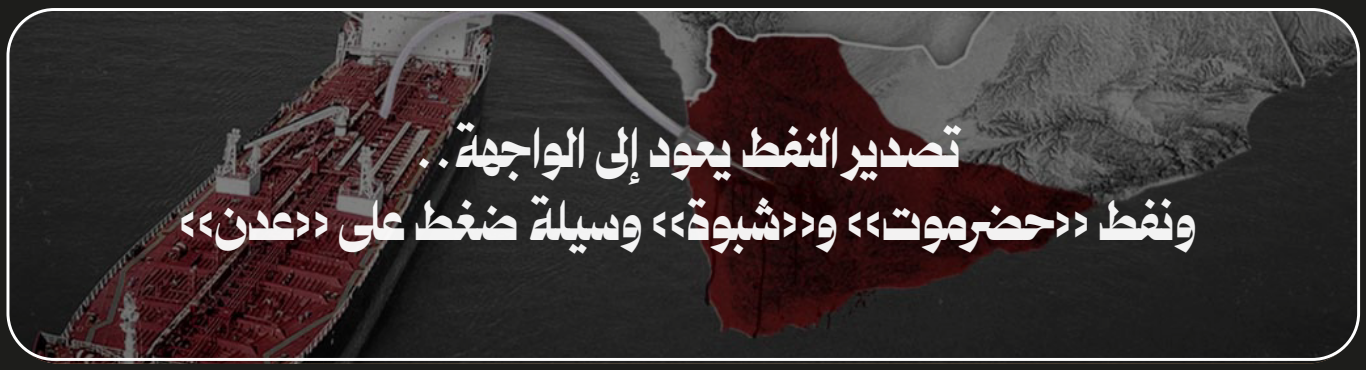

تصدير النفط يعود إلى الواجهة.. ونفط «حضرموت» و«شبوة» وسيلة ضغط على «عدن»

عاد الحديث عن استئناف تصدير النفط اليمني إلى الواجهة في يوليو الفائت، ففي زيارة له إلى عدن لم تكن عادية هذه المرة، ناقش المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن «هانس غروندبرغ» مع رئيس وزراء حكومة عدن «سالم بن بريك» الأزمة المعيشية والمستجدات الاقتصادية وضرورة دفع المسار السياسي وخفض التصعيد، ولم تخلُ المناقشات من الإلحاح على استئناف تصدير النفط الذي أوقفته حكومة صنعاء منذ أكتوبر 2022 قائلةً إن الشعب اليمني لا يستفيد من الإيرادات النفطية.

مقايضة النفط بمطار صنعاء

وسائل إعلام قالت إن حكومة عدن طلبت من المبعوث الأممي إيجاد حل لتوقف تصدير النفط اليمني الذي أفقد الحكومة 65-70% من مواردها المالية، وتم الحديث عن صفقة غير مؤكدة تتمثل في السماح باستئناف تصدير النفط مقابل حل أزمة إغلاق مطار صنعاء الدولي.

وأشارت وسائل الإعلام إلى أن غروندبرغ قد يقوم بدور وسيط في الفترة المقبلة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، للاتفاق على صيغة طارئة لإعادة تصدير النفط من الموانئ الحكومية في محافظتي حضرموت وشبوة، مقابل إيجاد حل لعودة تشغيل مطار صنعاء الدولي من خلال التوافق على تشغيل رحلات للخطوط الجوية اليمنية.

لكن اقتصاديين اعتبروا أن تصدير النفط إذا كان سيُستأنف فلن يكون بهذه الطريقة، ومن ذلك قول الصحفي المهتم بالشأن الاقتصادي «وفيق صالح» إن حكومة عدن لن تتمكن من إعادة تصدير النفط في ظل استمرار سياسة المهادنة واسترضاء الحوثيين، فهذه التجارب أثبتت فشلها على مدى الأعوام الماضية، وشهدت الأوضاع العامة مزيداً من التدهور والتراجع، حسب قوله.

وعقب زيارته إلى عدن، تحدث غروندبرغ في بيان عن الأولويات اللازمة للحد من التدهور الاقتصادي، بما في ذلك تمكين حكومة عدن من استئناف صادرات النفط والغاز، وذلك بعد التقدم المحرز في فتح طريق الضالع بعد 10 سنوات من الإغلاق، بمبادرة من جانب حكومة صنعاء.

وفي 09 يوليو، قدَّم المبعوث الأممي إحاطته الشهرية إلى مجلس الأمن الدولي، وقال فيها إنه ناقش مع بن بريك «تمكين حكومة عدن من استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز». وأشار المبعوث إلى أن الاقتصاد بات جبهة النزاع الأكثر نشاطاً في اليمن، ومع ذلك يظل المجال الاقتصادي من المساحات القليلة التي يمكن أن يُفضي فيها التعاون العملي بين الأطراف إلى تغييرات ملموسة في حياة اليمنيين.

وفشلت محاولات حكومة عدن خلال السنوات الثلاث الماضية في رفع الحظر وإعادة تصدير النفط، إذ تصر حكومة صنعاء على ضرورة التوافق على خطة شاملة لتوزيع وإدارة عائدات النفط. ووفقاً لتحليلات مرصد «بقش» فقد بلغت عائدات اليمن من تصدير النفط الخام نحو 1.5 مليار دولار في العام 2021.

إنهاء الفساد قبل إعادة التصدير

اقتصاديون اعتبروا أن من الضروري تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وفاعل يهدف إلى ضبط الموارد العامة، ومنع تسربها وهدرها المستمر، وتفكيك منظومة الفساد، قبل فتح ملف تصدير النفط الخام. وفي تصريحات صحفية، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة تعز، محمد علي قحطان، إن غياب القدرة على استعادة الدولة يجعل ملف إعادة تصدير النفط والغاز ملفاً معلقاً، مضيفاً أن شركات الإنتاج والتصدير هي برأس مال أجنبي ولن تعود دون وجود دولة فاعلة.

ويتم التشكيك في تصريحات حكومة عدن حول أن توقف تصدير النفط وحرمانها من عائداته المالية هو السبب الوحيد لتدهور الريال اليمني وانهيار الخدمات، حيث إن فساد الإدارة واستنزاف المال العام وانفلات موارد الدولة وصرف رواتب مسؤولي الحكومة في الخارج بالدولار تمثّل جميعها عوامل رئيسية في تدهور الأوضاع. ويُعتقد أن تصدير النفط يجب أن يكون مرتبطاً بتسوية اقتصادية تضمن توزيع العوائد على المحافظات وفقاً لمعايير اقتصادية وسكانية.

كما توصف حكومة عدن بأنها فشلت في إدارة ملف تصدير النفط، على غرار عجزها عن ضبط النفقات الخاصة بشراء المشتقات النفطية، والرواتب المدفوعة بالدولار للمسؤولين في الخارج، والتحكم في إيرادات المنافذ والمطارات والموانئ والضرائب والجمارك، ما يعني أن أي إيرادات قد تصل ستكون معرضة للضياع بفعل التسرب وعمليات الفساد.

وفي سياق فشل الإدارة، لا تزال أزمة الكهرباء الكابوس الأكبر بالنسبة للمواطنين اليمنيين بعدن والمحافظات المجاورة، رغم إعلان حكومة عدن سابقاً عن إنفاق 100 مليون دولار على شراء الطاقة والوقود، منها 60 مليون دولار لكهرباء عدن فقط، وهي أرقام مهولة لا يُعرف حتى الآن فيمَ تُصرف بينما تستمر أزمة انهيار منظومة الكهرباء وخروج محطات التوليد عن الخدمة.

ولا يتجاوز التوليد الحالي للكهرباء 85 ميجاوات في محطة الرئيس العاملة بالنفط الخام، وفقاً لمعلومات «بقش»، في حين خرجت محطات التوليد العاملة بالديزل والمازوت تقريباً عن الخدمة بسبب نفاد الوقود، وهو ما أدى إلى توقفها. وقياساً على ذلك، تحتاج عدن إلى قرابة 700 ميجاوات لتغطية الأحمال وتشغيل المدينة بشكل مستمر على مدار 24 ساعة، ما يعني وجود عجز فعلي يقدّر بـ615 ميجاوات.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

وفي يوليو أكد ناشـطون أن محطة الرئيس لتعمل بكامل طاقتها تحتاج إلى مـا لا يقل عن 25 قاطرة نفط خام يومياً، لكن ما يصل بالفعل لا يتجاوز 8 قواطـر في اليـوم فقـط، وذلـك نظراً لعـدد من العوامل، أبرزها أن رئيس حلف قبائل حضرموت عمرو بن حبريش، بالكاد يسـمح بمرور 3 قواطر يومياً ويوقفهـا أحيانـاً إذا توتـرت علاقتـه مع الحكومة أو المجلس الانتقالي، في حين يتم إرسال 3 قواطـر يومياً وأحياناً قاطرتين فقط من مأرب، وكذلك في قطاع العقلة بشـبوة يتم الاعتماد على المخزون المتبقـي من القطاع المتوقف عن الإنتاج، ويقارب المخزون على النفاد.

وتعاني العديد من الأنظمة من ضعف في الطاقة، أو سوء الصيانة، أو الأعطال، أو عدم القدرة على تلبيـة الاحتياجات التشـغيلية الكاملة، ونتيجةً لذلـك تتأخر الخدمـات الحيويـة، أو تتعطل، أو تُلغـى تمامـاً، بمـا في ذلـك الخدمـات الصحية الهامة.

قطع إمدادات النفط من حضرموت وشبوة

واصـل «حلـف قبائـل حضرمـوت» تهديداته بقطـع إمـدادات النفـط الخام المنقولـة مـن حضرموت إلى كهرباء عدن، بسبب تحركات فساد تطـال نفط «الضبـة»، حيث قال إن سـلطات حكومية -لم يسـمّها- تحاول اتخاذ بعض الأوامر لاستمرار فسادها في حضرموت واختلاس ثرواتها من خلال تهريب نفط الضبة، وذكر أن «كل ذلك لن يتم وأن أوامرهم مردودة إليهم».

ومـن جانب آخر أعلن عمال حقل العقلة النفطي (S2) في محافظة شـبوة، عن إيقاف ضخ النفط الخام بشـكل كامـل، احتجاجـاً علـى تجاهـل الحكومة لمناشداتهم المستمرة وتفاقم أوضاعهم المعيشـية والوظيفية. وجاء تعليـق ضخ النفط بعد تجاهل تنفيذ الوعود التي التزم بها وزير النفط الدكتور سـعيد الشماسي بشـأن تنفيذ مطالب العمـال. وتتمثـل مطالبهم في صـرف الرواتب والمسـتحقات المتأخرة، وتحسين ظروف العمل، وتثبيت أوضاعهم الوظيفية بعد انسحاب شركة OMV النمسـاوية (المشغل السـابق للقطاع) في شهر مايو الماضي.

ويعمل العمال في قطـاع العقلة الاستراتيجي منذ أشهر عدة بلا عقود رسمية أو ضمانات وظيفية، وسـط الظروف المتردية التي تفتقـر لأدنى معايير السلامـة المهنية، محتجّين علـى تجاهل وصمت الحكومة إزاء معاناتهم. ووفق اطلاع بقش، تحوي خزانـات قطـاع «العقلة» 116 ألـف برميل من النفـط الخام، وكانـت تشـكل مصـدراً حيويـاً لتغذيـة محطة كهربـاء الرئيس «بترومسـيلة» بعدن.

حـدث هذا التصعيـد في الوقت الـذي تعاني فيه قطاعات النفط اليمنية من أزمات متراكمة مالياً وإدارياً وتشغيلياً وإنتاجياً، مع غياب استراتيجية واضحة من جانـب حكومة عـدن لمعالجة ملف تشغيل حقول النفط وأوضاع عمالها وإنتاجاتها، في حين يحـذر الاقتصاديـون مـن أن اسـتمرار الأزمات على هذا النحـو من التعقيد يهدد بمزيد مـن التدهور الذي يدفع مدينة عـدن إلى الهاوية

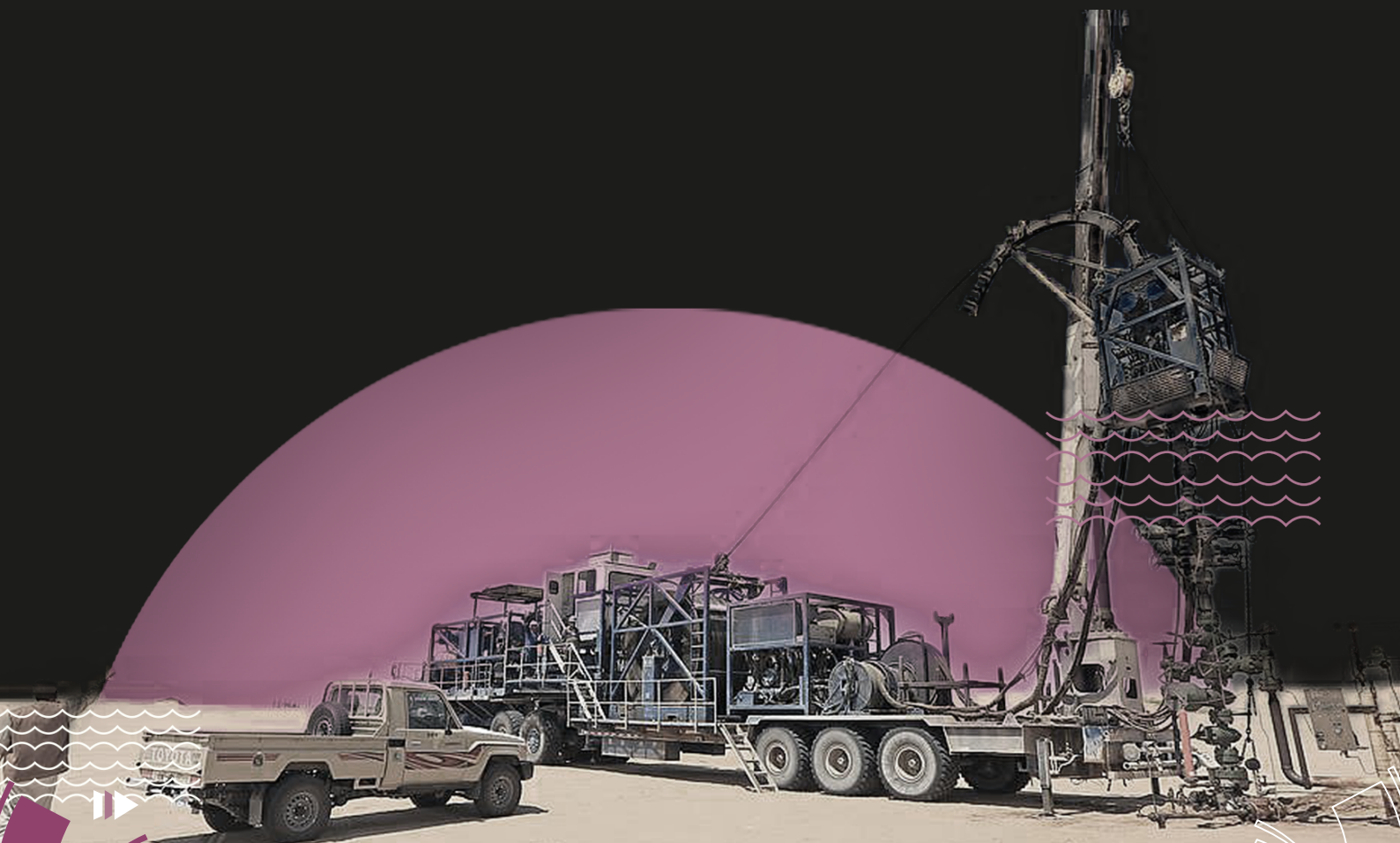

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

مأرب: شركات الصرافة تضارب بإيرادات النفط والغاز

في محافظة «مأرب» تقـع إيرادات النفط والغاز تحت خطر «العبث»، وهو ما حذرت منه «نقابة الصرافين الجنوبيين»، إذ قالـت النقابة إن هذه الإيـرادات عرضـة لسـيطرة عدد من شـركات الصرافـة التي تقـوم بالمضاربة بها ورفع أسـعار الصـرف من خلال سـحب قيـم الغـاز بالعملة الصعبة. وقد أدى ذلك إلى تفاوت واضح في أسعار العـملات بين محافظة مأرب وبـاقي محافظات حكومة عدن، مما يفاقم معاناة المواطنين.

النقابة ذكـرت في بيان أن مالكي محطات الغاز في مختلف المحافظات يقومون بإرسـال قيمة الغاز عبر شـركات صرافة إلى شـركات أخرى في مأرب بالعملة الصعبة، وهو ما يُعد ممارسة غير قانونية وخطيرة، وينطوي في جوهـره على «طابع تمردي وانفصالي واضح» خاصة مع استمراره لفترة طويلة دون تدخل حاسم من الجهات المسؤولة.

وأثـارت النقابة تسـاؤلات حول طبيعة منشـأة صافر للغـاز، وما إذا كانت مؤسسـة حكومية أم خاصة، ومدى مشـروعية تعاملهـا المالي القائم بهـذه الصـورة التي تضـر بمصلحـة الاقتصـاد الوطني، وطالبـت باتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة لوقف هـذا «العبـث» وضمـان توريـد جميع إيـرادات الدولـة، وفي مقدمتها عائـدات النفط والغـاز، إلى البنـك المركـزي في عـدن وفروعه في محافظات الحكومة.

كما دعـت النقابة إلى وضع آليـات واضحة تلزم جميع الأطـراف بإيـداع قيمة مبيعـات الغاز في البنـوك الحكوميـة القريبـة، وعـدم السـماح باستمرار تحكم شركات الصرافة في هذه الإيرادات أو استغلالها للمضاربة بالعملة، وتفعيل التنسيق المشترك بين بنك عدن المركزي ووزارة التجارة والصناعـة، لضبـط المخالـفين ومنـع إدخـال البضائع إلى البلاد خارج الإطار الرسمي المعتمد.

وعلى القيادات وصناع القرار النزول إلى الشـارع لمعاينة حجـم المعانـاة التي يعيشـها المواطنون، والعمـل بجديـة على معالجتهـا، وفقـاً للنقابة، مؤكدة أن هذا الوضع الاسـتثنائي يتطلب تعاوناً حقيقياً من الجميع. كما أن هناك حاجة لتكثيف جهود الرقابـة من قبل بنك عدن المركزي، وتأهيل وزيادة عـدد المراقـبين والمفتـشين الأكفاء ذوي النزاهة والخبرة، واختيارهـم وفق معايير واضحة تضمـن الفاعليـة والانضباط، داعيـةً إلى تعزيز التعاون بين البنك المركزي وكافة الأجهزة الرقابية ذات العلاقة لضمان شمول الرقابة لكل الجوانب الماليـة والمصرفيـة، ورفع مسـتوى التنسـيق المشترك.

سوق الصرافـــة والعملة الوطنيـــة

متغيرات كبيرة: تحسن الصرف في عدن وعملات جديدة في صنعاء

اقترب سعر الصرف في يوليو الماضي من مستوى 3,000 ريال للدولار الواحد، وهو انهيار تاريخي للعملة الوطنية التي فقدت أكثر من 26٪ من قيمتها خلال عام 2024 وحده، وأكثر من 70٪ من قيمتها خلال السنوات الخمس الماضية، في واحدة من أسوأ أزمات العملة على الإطلاق. ومع انحدار الريال على نحو يائس طوال الشهر الفائت وسط عجز قيادة مركزي عدن عن احتواء الموقف، شهد سوق الصرف في نهاية الشهر تحسناً مفاجئاً ونزولاً إلى قرب مستوى 2,000 ريال للدولار، ثم واصل نزوله فوق 1,600 ريال.

كيف هبطت أسعار الصرف؟

هبوط سعر الصرف جاء كاستجابة مباشرة لإجراءات محدودة نفذها بنك عدن المركزي، والهبوط ذاته كشف بوضوح حجم العبث والفوضى الذي كان مهيمناً على السوق طوال الأشهر السابقة، وفقاً لتحليلات خبراء اقتصاديين تحدثوا إلى مرصد بقش. فقد حدث التحسن بعد إعلان بنك عدن المركزي عن سلسلة خطوات تتعلق بتفعيل أدوات الدين العام، وتعزيز الرقابة على سوق الصرف، وإنشاء وتفعيل «لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد» آنفة الذكر، إضافةً إلى إيقاف أي إصدار نقدي جديد، وهي إجراءات ظلّت مُغيّبة لفترة طويلة.

نزول سعر الصرف لمجرد الإعلان عن إجراءات تنظيمية، دلّل على حجم الفساد المستشري في منظومة إدارة النقد والرقابة المالية، وفق متحدثين اقتصاديين لـ«بقش»، إذ كانت السوق بحاجة إلى إرادة سياسية ومؤسسية للقيام بالحد الأدنى من المهام. كما اعتُبر تفعيل أدوات الدين العام خطوة مهمة طال انتظارها، يمكن أن تسهم في امتصاص السيولة المفرطة من السوق، شريطة أن تكون ضمن منظومة متكاملة تشمل مكافحة السوق السوداء، والربط الحقيقي بين السياسات المالية والنقدية.

جاء ذلك بالتزامن مع اجتماع لمجلس الوزراء في عدن، بحضور محافظ البنك أحمد غالب، الذي قدم تقريراً موسعاً حول الأداء النقدي للفترة من يناير إلى يونيو 2025. واستعرض التقرير إجراءات اتخذها البنك مؤخراً، ومنها إيقاف أي إصدار نقدي جديد، وتفعيل أدوات الدين العام لتمويل العجز بعيداً عن الطباعة التضخمية، مع تعزيز الرقابة على شركات ومنشآت الصرافة، وإغلاق العشرات منها، كما تضمنت الإجراءات تفعيل لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد لمنع العشوائية في تدفق العملة الأجنبية.

وعمَّم بنك عدن المركزي بالتقيد بحد أعلى في عمليات البيع والشراء لعملة الريال السعودي، عند سعر 425 ريالاً يمنياً كحد أعلى للشراء، وسعر 428 ريالاً يمنياً كحد أعلى للبيع، مع قابلية الشراء والبيع بأقل من السعر المعلن.

اقتصاديون تحدثوا لـ«بقش» قالوا إن هذه الإجراءات أظهرت أن السوق كان ولا يزال يُدار بشكل فوضوي، وأن هناك جهات داخلية وخارجية تستفيد من بقاء الوضع المالي في حالة انفلات.

رغم كل ذلك بقي السؤال يطرح نفسه: لماذا استغرق البنك المركزي بعدن سنوات لاتخاذ إجراءات كان يمكن تنفيذها خلال أسابيع؟ ولماذا استمر الإصدار النقدي دون ضوابط حتى انهارت العملة؟ الأجوبة تكمن في تداخل الفساد مع العمل السياسي والأداء الاقتصادي، وغياب التنسيق الحقيقي بين المؤسسات، وافتقار الحكومة للإرادة الكافية لتطبيق الإصلاحات. ورغم أن الإجراءات الأخيرة انتهت بتحسن الصرف، لكن يُنظر إليها على أنها غير كافية إذا لم تقترن بشفافية كاملة ورقابة صارمة وضبط المخالفين والعمل بصلاحيات البنك المركزي، وعلى نحو مستقل.

في نفس الإطار، أشار مراقبون اقتصاديون إلى أن هذه الإجراءات لا تبرر تحسناً بنسبة كبيرة خلال فترة قصيرة، حيث تغيب العناصر الهيكلية المؤثرة في سوق الصرف بشكل حقيقي، وأهمها غياب وديعة مالية معلنة أو دعم خارجي جديد، واستمرار توقف تصدير النفط، وعدم تدفق الإيرادات إلى بنك عدن المركزي (من أكثر من 147 مؤسسة إيرادية)، وعدم تحسين الموارد العامة للدولة أو زيادة تدفقات العملة الصعبة، وغياب الإصلاحات المالية والمؤسسية، إضافةً إلى غياب الضبط الحقيقي لممارسات الفساد المالي في المؤسسات الإيرادية الكبيرة.

في وقت لاحق، أي مطلع أغسطس 2025، كشف متحدث جمعية الصرافين في عدن، صبحي باغفار، أن انخفاض أسعار الصرف ليس أمراً عشوائياً أو مفاجئاً، بل نتيجة خطة مدروسة وُضعت قبل عامين بين جمعية الصرافين وبنك عدن المركزي، وبدأ تنفيذها فعلياً قبل شهر ونصف، بشكل غير معلن.

ذكر باغفار أن جمعية الصرافين نسّقت بشكل مباشر مع البنك المركزي لتكوين اللجنة المعنية بتمويل وتنظيم الاستيراد، وجرى العمل على ذلك في سرية تامة لضمان نجاح الخطة، مشيراً إلى دور محوري لعبه الصرافون لكن لم يتم تسليط الضوء عليه بالشكل الكافي، رغم أنه كان الأساس في استقرار العملة، حد قوله.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

ورغم الكشف عن أن انخفاض أسعار الصرف كان مرتبطاً بخطة إنشاء اللجنة، إلا أن هناك مخاوف طُرحت بشأن طبيعة الاعتمادات والتمويلات لاستيراد السلع من الخارج، ووضع الآليات التي يطالب التجار بأن تكون منصفة، لتيسير عمليات التمويل وتوفير العملات الأجنبية، وحصول كبار التجار على هذه العملات بهدف الاستيراد، وكذا تسهيل تقديم طلباتهم للجنة المشتريات وسرعة البت فيها.

كما طالب باغفار بإطلاق حملة إعلامية توضح للرأي العام أن الصرافين قدموا جهوداً كبيرة في سبيل تثبيت سعر الصرف، وأضاف أن هناك معوقات في بعض القطاعات التي لم تتجاوب مع جهود بنك عدن المركزي وجمعية الصرافين، بينما تعمل الدولة على الضغط لتوسيع مستوى الاستجابة لهذا التحرك الذي وصفه باغفار بـ«المهم».

ذلك جاء في الوقت الذي نزلت فيه حملات أمنية ميدانية واسعة تستهدف شركات ومنشآت الصرافة التي تم اتهامها بالتلاعب بأسعار الصرف والمضاربة بالعملات عقب انخفاض الصرف، من خلال عدد من الممارسات أبرزها شراء العملات الأجنبية من المواطنين فقط، والامتناع عن بيعها لهم، وهو ما وُصف بأنه يفتح باب أزمة مصرفية جديدة.

اعتبر البعض أن امتناع الصرافين، والبنوك أيضاً، عن بيع العملات الأجنبية يأتي كإجراء احترازي منها تحسباً لارتفاع الصرف مرة أخرى. وفي الرأي المقابل، رأى آخرون أن فتح باب المصارفة أمام المواطنين عبر محلات الصرافة، أي السماح لأي شخص بتحويل الريال اليمني إلى عملات أجنبية كالدولار أو الريال السعودي، خطوة غير مناسبة، حيث سيسارع المواطنون بدافع الخوف إلى شراء وتخزين العملات الأجنبية داخل منازلهم، ما يعني أن الطلب سيقفز بشكل هائل في أيام قليلة، وبالتالي سيحدث انهيار جديد في الريال اليمني، وقد يصل بسعر الريال السعودي إلى 1500 ريال يمني خلال يومين فقط.

لكن في الوقت نفسه، اعتبر البعض أن تحسن الصرف قد يكون حدثاً مؤقتاً ومدبّراً بشكل ما، لدفع المواطنين إلى بيع ما لديهم من عملات أجنبية، وبالتالي تكديس أكبر كتلة نقدية من الدولار الأمريكي والريال السعودي لدى الصرافين من جهة، والبنك المركزي بعدن من جهة أخرى، وهو ما يعني أيضاً تعرُّض المواطنين لخسائر لاحقة.

وبشكل عام، ثمة حالة من عدم اليقين بشأن ما ستؤول إليه أسعار الصرف على المدى القريب، فهناك قطاع واسع من المواطنين يرى أن أسعار الصرف مرشحة لمزيد من التحسن المفاجئ أيضاً، بينما يعتقد البعض أن الانخفاض المفاجئ هو ما يزيد من قلق المواطنين نتيجة عدم تثبيت سعر صرف حقيقي عند مستوى يجعل التعاملات آمنة حتى الآن.

حالة ارتباك: أسعار مرتفعة ومطالب بسعر صرف حقيقي

عقب انخفاض أسعار الصرف، لم ينعكس التحسن على كثير من أسعار المواد الغذائية والأساسية، كأسعار القمح والسكر والزيت والخضروات. بل إن سعر «رغيف الروتي» انخفض في الأفران من 125 ريالاً إلى 100 ريال فقط، ولم يعد إلى سعره السابق عند 70 ريالاً على الأقل، وهو ما أثار استياء المواطنين، معتبرين أن تحسن الصرف لم يسعف الشارع بالأسعار الطبيعية.

وقد حذّرت شركات تجارية كبرى، مثل مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، التكتل التجاري الأكبر في اليمن، من خطورة فرض أسعار غير واقعية دون ضمان استقرار سعر الصرف أو توفير العملة الأجنبية بالسعر المعلن، وقالت إنها تعمل على مراجعة قوائم الأسعار بما يحقق «مصلحة المستهلك ويحافظ على توازن السوق»، محملة الحكومة والبنك المركزي مسؤولية تحقيق الاستقرار النقدي كشرط أساسي لأي تعديل سعري.

قامت شركات ومحلات تجارية بخفض أسعارها، ورفضت أخرى خفض الأسعار، ولجأ البعض إلى إغلاق محلاتهم، بينما أغلقت السلطات محلات عديدة بالقوة.

حصل «بقش» على أحاديث مقتضبة من تجار تحفّظوا على توضيح هويتهم، قالوا إن من الصعب أن يبيع التجار من مخزوناتهم بالسعر الجديد، لأن ذلك يعرّض التاجر لخسائر فورية دون تعويض، واصفين ذلك بأنه ليس أسلوب دولة، ومشيرين إلى أنه يجب على الدولة إذا أرادت بناء سوق مستقر بالفعل، أن تثبّت سعر صرف حقيقي، وتمنح التجار فرصاً لتصريف البضائع بالأسعار القديمة قبل انخفاض الصرف لتغطية التكاليف وتجنب الخسائر.

ووفقاً للتجار، فإن خفض الأسعار لا يمكن أن يتم دون تثبيت سعر صرف حقيقي وتوفير العملة الأجنبية في السوق، واستنكر التجار هجوم السلطات على المحلات التجارية ومطالبة أصحابها بإنزال الأسعار بناءً على صرف الريال السعودي الجديد الذي هبط بين عشية وضحاها، حد تعبيرهم، قائلين إن ذلك لا يؤدي إلى ضبط السوق، بل إلى مزيد من الارتباك والفوضى.

فارق الصرف الكبير أحدث حالة من الفوضى في عملية التسعير، خاصة مع وجود المخزونات من البضائع التي تم شراؤها بالأسعار المرتفعة السابقة. ومن جانب آخر، قال مؤيدون لتحركات السلطات إن من شأنها أن تضبط الأسعار الجارية في المدن، وتفرض مستوى إلزامياً للمنشآت التجارية بتسعيرات محددة تقرها الجهات المختصة، مع المطالبة بإجراء رقابة على المنشآت دون استثناء، بغرض حماية المواطنين من الممارسات الاحتكارية والتلاعب بالأسعار.

حاجة إلى تحسين مستدام للعملة

هناك حاجة إلى تحسين مستدام للعملة، وبصورة حقيقية، عبر عدد من العوامل منها زيادة المعروض من النقد الأجنبي وفقاً للمحلل الاقتصادي «أحمد الحمادي». وقال الحمادي في تعليق لـ«بقش» إن من الضروري تحقيق تكامل السياسة النقدية مع السياسة المالية، وتقديم ضمانات للمستوردين والمستثمرين بتوفير العملة الأجنبية بسعر السوق المعلن.

كما يتطلب التحسين المستدام للعملة جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية، لأن تدهور العملة بالأساس ناتج عن مزيج من العوامل المعقدة، أبرزها غياب الاستقرار السياسي، وانقسام البنك المركزي اليمني والعملة والسياسة النقدية والمالية، إلى جانب تفشي الفساد، وتهاوي الإنتاج المحلي.

وقد أدى نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، في سبتمبر 2016، إلى إحداث شرخ عميق في النظام المالي والنقدي للبلاد، ونتج عنه وجود سلطتين نقديتين متنافستين، لكل منهما سياساته الخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف، وإدارة الدين العام، وطباعة العملة، وهو انقسام حال دون وجود سياسة نقدية موحدة قادرة على كبح التضخم أو تحقيق استقرار في سعر الصرف، مما فاقم ممارسات المضاربة بالعملات.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

ويتطلب تحسين العملة وضع آلية لإعادة التسعير، بناءً على استمرار تدفق النقد الأجنبي عبر قنوات آمنة ومنتظمة، ما لم فإن تحسن العملة المحلية لن ينعكس بشكل فعال على أسعار السوق وسيظل التحسن في مقام الظرف الطارئ الذي يبعث الأمل المؤقت، وقد يكون أشبه بالهدوء الذي يسبق العاصفة إذا لم يُبنَ على أساسيات اقتصادية أبرزها وجود وديعة من النقد الأجنبي وتدفق الإيرادات من كافة المؤسسات، وفقاً للحمادي.

ولا ينفصل تحسين أداء العملة المحلية عن تحسين إنتاج النفط واستئناف التصدير، باعتباره مصدراً رئيساً للعملة الصعبة، ومدى قدرة حكومة عدن على الوصول إلى حلول وسط بهذا الشأن مع حكومة صنعاء.

وبينما فُتحت أبواب آمال للمواطنين في عدن وباقي المحافظات بعد خفض أسعار الصرف، بقيت التساؤلات مفتوحة على أرض الواقع: هل تشهد الأسواق انعكاساً تاماً وحقيقياً لانخفاض الصرف، وهل يكون المواطنون على موعد قادم مع مزيد من الانخفاض، أم أن ما يحدث سيكون مقدمة لانتكاسة جديدة أشد وطأة من سابقتها؟

عملات جديدة بديلة.. بنك صنعاء المركزي يستخدم أدواته

في 12 يوليو، أعلن «بنك صنعاء المركزي» عن سك عملة معدنية جديدة من فئة 50 ريالاً، في إطار حل مشكلة الأوراق النقدية التالفة، وتعزيز جودة النقد الوطني المتداول. وقال البنك إن هذه الخطوة تأتي تأكيداً على التزامه بتعزيز ثقة المجتمع في العملة الوطنية، وتنفيذاً لما أعلنه سابقاً عند طرح العملة المعدنية من فئة (100) ريال المعدنية (في نهاية مارس 2024)، واصفاً ذلك بأنه إجراء مدروس ومسؤول، لتكون بديلاً للأوراق النقدية التالفة من نفس الفئة، دون أن يترتب على هذا الطرح أي زيادة في الكتلة النقدية أو أي تأثير على أسعار الصرف.

وفي نفس الأسبوع، في 15 يوليو، أعلن مركزي صنعاء عن إصدار عملة نقدية ورقية جديدة من فئة 200 ريال يمني، ضمن سياسة ترميم ومعالجة النظام النقدي، وهي الإصدار الثاني من هذه الفئة. وهذا الإصدار، الذي وصفته وسائل إعلامية بأنه «مفاجأة نقدية»، خُصِّص إلى جانب الفئات المعدنية من فئتي 50 و100 ريال، لإنهاء مشكلة الأوراق النقدية التالفة من فئة 250 ريالاً وما دونها.

تم طرح إصدار 200 ريال بعد تأجيله رغم جاهزيته منذ فترة، كفرصة لتنفيذ استحقاقات السلام وفق خارطة الطريق التي ظل النظام السعودي يماطل في تنفيذها، حسب ما قاله البنك المركزي بصنعاء. وقد ألمح البنك إلى أحقيته في الإقدام على هذه الخطوة وطباعة العملة، إذ قال إنه حريص على «استخدام أدواته بما يخدم أبناء الشعب»، في إشارة إلى الحق في إصدار العملات متى ما أمكن ذلك وبالحجم المطلوب، لكن «دون أن يترتب على ذلك إضافة أي كتلة نقدية، أو التأثير على أسعار الصرف المستقرة»، والبالغة 535 ريالاً للدولار الواحد في المتوسط.

بدا بنك صنعاء المركزي غير آبه برد الفعل الغاضب من جانب بنك عدن المركزي، ولأن بنك صنعاء يرى أنه يمارس مهامه الطبيعية، فقد أكد أنه سيدرس خلال الأشهر الستة المقبلة مدى الحاجة لسك وإصدار فئات ما دون الخمسين ريالاً، وهو ما أكدته أيضاً معلومات حصل عليها «بقش».

إنقاذ للسيولة وإعادة اعتبار للعملة.. وانزعاج محلي ودولي

بالنظر إلى رؤية بنك صنعاء المركزي، فإن إصداره العملات يأتي في المقام الأول لمعالجة مشكلة الكتلة التالفة الضخمة من الأوراق النقدية في السوق، تلك التي خلفت كثيراً من العراقيل الاقتصادية (على مستوى السيولة النقدية) والمشاكل الاجتماعية، حتى بين الأفراد بعضهم بعضاً في معاملات الشارع اليمني، بسبب تهالك مختلف الفئات الورقية وخصوصاً من فئة 250 وأقل، وعدم سريانها في التعاملات اليومية، في وقتٍ لا يستطيع فيه المواطن التفريط بريال واحد، وسط الظروف المعيشية الأصعب على الإطلاق.

وإلى جانب حل مشكلة الكتلة التالفة، أكد بنك صنعاء المركزي أنه يضع على رأس أولوياته إعادة الاعتبار للعملة الوطنية «التي تعرضت لحرب ممنهجة بقيادة الولايات المتحدة عبر أدواتها الإقليمية والمحلية».

إصدار العملات الجديدة من فئتي 50 و200، أثار ردود فعل غاضبة دولياً ومحلياً. فقد أصدرت السفارات الأمريكية والبريطانية والفرنسية بيانات ذات مضمون واحد، عبَّرت فيها عن انزعاجها من إصدار العملات، وقالت إن بنك عدن المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة المعترف بها، ودعت بنك صنعاء المركزي إلى الامتثال لتوجيهات مركزي عدن بدون تأخير، دون رد من جانب البنك في صنعاء.

كما أعرب المبعوث الأممي إلى اليمن عن قلقه من إصدار العملات، وقال إن مثل هذه الإجراءات الأحادية ليست الحل لأزمة السيولة وتخاطر بمزيد من تقويض الاقتصاد اليمني الهش بالفعل وتعميق تجزئة أطره النقدية والمؤسسية، كما تنتهك التفاهم بين الطرفين في 23 يوليو 2024 لوقف التصعيد في المجال الاقتصادي، داعياً إلى اتباع حوار يدعم جهود تحقيق الاستقرار الأوسع في الوقت الذي يواجه فيه اليمنيون ضغوطاً اقتصادية بما فيها ارتفاع تكاليف المعيشة واضطراب الرواتب ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية.

وانتقدت وزارة الخارجية بصنعاء بيان المبعوث وقالت إن غروندبرغ ينحاز بشكل مطلق لدول التحالف ويخرج عن الولاية المناطة به كوسيط محايد، وأضافت أن هذا القرار الاضطراري جاء بعد أن وصلت المحادثات إلى طريق مسدود، وأن إصدار العملة تم بناءً على دراسة مالية ومهنية باعتبارها بديلاً للأوراق التالفة.

أما بنك عدن المركزي، فاتهم حكومة صنعاء بتدمير أهم أسس النظام المالي والاقتصادي اليمني، من خلال طباعة «عملة ورقية مزوّرة» على حد وصفه. كما اعتبر مركزي عدن أن هذه الإجراءات هي محاولة للاستمرار في عمليات نهب لرؤوس الأموال ومدخرات المواطنين، ومساعي تمويل شبكات وهمية باتت تعمل بانكشاف كبير، دون غطاء نقدي أو قانوني، يصل إلى تريليونات الريالات من العملة الوطنية ومليارات الدولارات من العملات الأجنبية.

بنك عدن المركزي، الذي سبق وطبع دون غطاء نقدي أجنبي ما يصل إلى 5 تريليونات و320 مليار ريال حتى عام 2021 ما يعادل أضعاف ما تم طباعته منذ ثورة 1962 (وفق أرقام مركزي صنعاء)، قال إن تصرفات حكومة صنعاء «هستيرية» خوفاً من انهيار محتم ووشيك لشبكاتها. وكرر دعوته للمؤسسات المالية والاقتصادية والبنوك وشركات الصرافة إلى عدم التعامل مع ما يُطرح من «عملات مزوّرة من كل الفئات».

سوق الصرافة والعملة الوطنية

نفس ردة الفعل الغاضبة أبداها بنك عدن المركزي بعد سك فئة 50 ريالاً، قائلاً إنها مزورة أيضاً، على غرار المسكوكة من فئة 100 ريال التي أحدثت أزمة حادة حاول معها مركزي عدن نقل البنوك الرئيسة من صنعاء إلى عدن، ولم يفلح بموجب اتفاق التهدئة الاقتصادية في يوليو 2024، الذي تقول حكومة صنعاء إنه تم بينها وبين المملكة العربية السعودية.

لم يرد بنك صنعاء المركزي رسمياً على البيانين المتواليين لبنك عدن المركزي، لكنه يتعامل مع تحركاته باعتبارها إجراءات قانونية، استناداً إلى أحكام المادة (24) من القانون رقم (14) لسنة 2000 بشأن البنك المركزي اليمني وتعديلاته.

وحول ردة فعل بنك عدن المركزي، علّق الخبير الاقتصادي «رشيد الحداد»، في حديث لـ«بقش»، بقوله إن حكومة صنعاء قامت بإصدار فئات دنيا، كإجراء يتوافق مع قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لسنة 2000، المعدل بالقانون رقم 21 لسنة 2003، لكن بنك عدن انزعج واعتبر هذه الخطوة كارثية بالنسبة له ولتطلعات الذين ضربوا القيمة الشرائية للعملة المحلية في عدن حتى تجاوز سعر صرف الدولار 2850 ريالاً، نتيجة للسياسات النقدية الكارثية التي ينتهجها دون مراعاة تداعياتها على الوضعين الاقتصادي والإنساني، والإفراط في الإصدار النقدي التضخمي.

واعتقد الحداد أن بنك عدن المركزي كان ينتظر أن يعلن البنك في صنعاء الاستسلام ويستجدي الحلول والمعالجات الخاصة بأزمة السيولة، مشيراً إلى أن محافظ بنك عدن المركزي قال مؤخراً إنهم لا يملكون بنكنوت أي أوراق نقدية، مقابل تحركات بنك صنعاء ليل نهار لإيجاد معالجات لأزمة السيولة، ثم تم إجراء هذه المعالجات بما لا يترتب عليه أي أثر تضخمي، وتمت إعادة الكتلة النقدية من فئة 200 ريال إلى التداول مرة أخرى.

وكان إجراء مركزي صنعاء مزعجاً للأطراف الموالية للتحالف والموالية والمتعاونة مع وزارة الخزانة الأمريكية، وفقاً للاقتصادي الحداد، إلا أن الإجراء جاء في إطار الحلول والمعالجات الممكنة لأزمة السيولة، مضيفاً: «صحيح أن إعلان إصدار فئة نقدية ورقية يُعد تطوراً لافتاً من قِبل صنعاء المحاصرة والمحرَّم عليها الطباعة في الخارج، لكن هذا اختراق مهم ورد عملي على القيود».

من جانبه قال المحلل الاقتصادي أحمد الحمادي لـ«بقش» إن الإصدار الثاني للعملة الورقية من فئة 200 ريال قد يساهم في حل أزمة السيولة القائمة، ويمثل شكلاً من أشكال الحل، إذ يعالج مشكلة أو أزمة اندثار العملة الورقية من فئة 200 ريال الخضراء القديمة، وكذلك تهالُك وشبه انعدام الفئة الورقية 250 ريالاً، وهو ما شكّل صعوبات متعددة وتحديات للتعاملات النقدية في السوق.

ولفت الحمادي إلى أن هذه الفئات الورقية المتهالكة وشبه المنعدمة (من فئتي 200 و250 ريالاً) تشكل مليارات الريالات من المعروض النقدي في السوق، مما يستدعي وضع حلول لتغطيتها. واستبعد أن تتأثر أسعار الصرف في السوق المحلية، نظراً للسياسات المتبعة من جانب بنك صنعاء المركزي الذي يقول بدوره إن الإصدارات الجديدة من العملة تتم على أساس الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية وتسهيل المعاملات.

من وجهة نظر مقابلة، رأى الاقتصادي ورئيس تحرير صحيفة مراقبون برس «ماجد الداعري»، أن امتلاك حكومة صنعاء أوراق بنكنوت ومطابع عملة، يُعد أمراً خطيراً جداً على القطاع المصرفي العالمي، لأنه يعني قدرتها على طباعة أي عملة مزورة لأي دولة والزج بها في السوق المصرفي بمناطقها بقوة سلطة الأمر الواقع، وبالتالي تفخيخ القطاع المصرفي بضخ عملات محلية وأجنبية مزورة، حد تعبيره.

ولطباعة العملات تبعات ومخاطر مصرفية عالية تجاه إنهاء دور البنك المركزي بعدن، وفقاً للداعري، مؤكداً أن انتقال حكومة صنعاء إلى طباعة عملة نقدية ورقية يُعتبر تطوراً كبيراً في إطار تحدٍّ للدولة والمجتمعين الإقليمي والدولي، مع قرب طباعتها لما تبقى من فئات نقدية دنيا، بعد أن نجحت سابقاً في كسر هيبة الدولة الشرعية وإجبار مجلس القيادة الرئاسي على التدخل والضغط على محافظ مركزي عدن للتراجع عن قراراته المصيرية تحت تأثير ضغط إقليمي ودولي وأممي.

وبين هذا الرأي وذاك، يبدو أن حكومة صنعاء وسلطاتها النقدية ماضية في تحركاتها بشأن العملة، دون أن يكون للمجتمع الدولي سلطة لمنعها. وقد سبق وأكد خبراء اقتصاديون أنه لا يمكن منع حكومة صنعاء من سك العملات وإصدار النقد البديل للتالف.

ومن ذلك قول رئيس البنك الأهلي اليمني (حكومي مقره الرئيس عدن)، الدكتور محمد حسين حلبوب، إذ أكد العام الماضي أن بإمكان حكومة صنعاء إصدار عملة بديلة للعملة التالفة بما لا يؤثر على سعر صرف العملات الأجنبية، وأن بنك عدن المركزي أو المجتمع الدولي لا يستطيعان منع حكومة صنعاء من إصدار عملة جديدة. كما أشار إلى أن إصدار عملة بديلة للتالف يمكن في أي وقت.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر يوليـــــو 2025

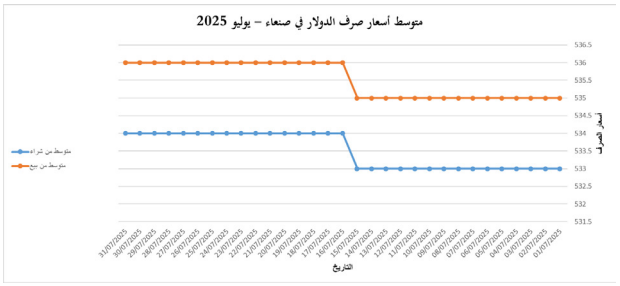

متوسط البيع 535.6 ريال | متوسط الشراء 533.6 ريال

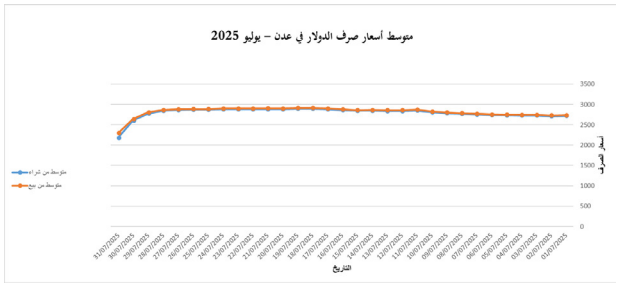

متوسط البيع 2778 ريال | متوسط الشراء 2750 ريال

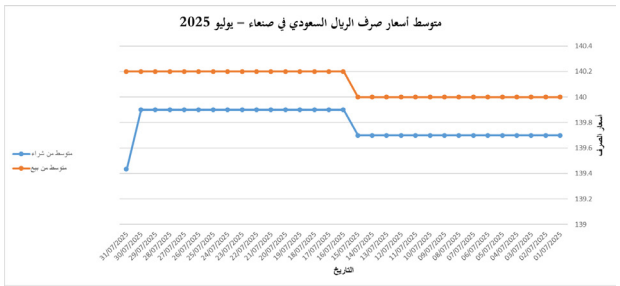

متوسط البيع 140.1 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

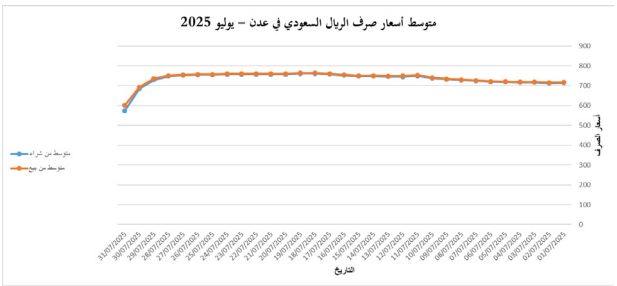

متوسط البيع 728.3 ريال | متوسط الشراء 722.8 ريال

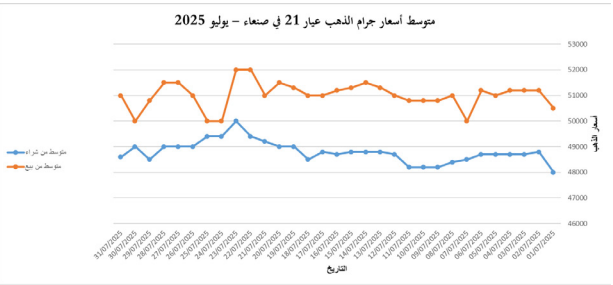

متوسط البيع 51,020 ريال | متوسط الشراء 48,800 ريال

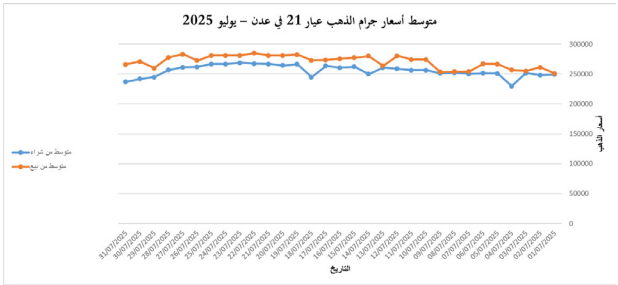

متوسط البيع 270,860 ريال | متوسط الشراء 255,560 ريال

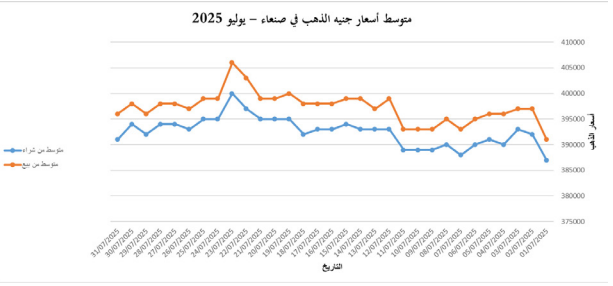

متوسط البيع 397,260 ريال | متوسط الشراء 392,550 ريال

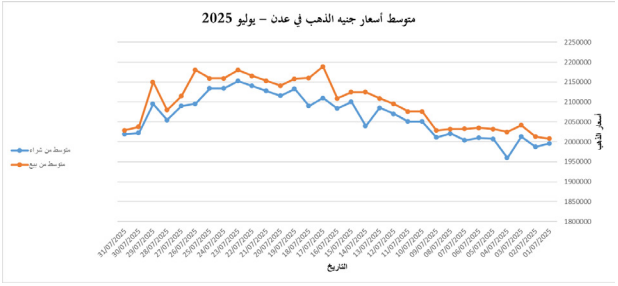

متوسط البيع 2,097,415 ريال | متوسط الشراء 2,064,670 ريال

الاقتصاد والوضـــع الإنسانـــي

جفاف «تعز» يقتل الناس عطشاً.. واستهداف مطار «صنعاء» يرهق سوق الدواء

في محافظة «تعز»، ثالث أكبر مدن اليمن من حيث الكثافة السكانية، لا تزال أزمة المياه الخانقة العنوان الأول للأزمات، ففي يوليو دخلت كارثة شحة المياه شهرها الثاني، ولا يجد المواطنون مياهاً للشرب، والمشهد السائد هو وقوف الكثيرين في طوابير طويلة أمام محطات بيع المياه النقية بحثاً عن قطرة ماء، بينما ازدادت حدة المأساة مع مرور كل يوم، بسبب تجاهل الحكومة وضع الحلول.

الأطفال والنساء والشباب والمسنّون، جميعهم حملوا قوارير وجالونات المياه في طوابير تمتد لعشرات الأمتار، أملاً في الحصول على مياه شرب نقية بكميات محدودة أصلاً، وبأسعار يتم رفعها استغلالاً لتفاقم الأزمة.

وحصل مرصد «بقش» على معلومات تفيد بأن صهريج المياه (5 آلاف لتر) ارتفع بشكل صاروخي من 25 ألف ريال إلى ما بين 105 آلاف و120 ألف ريال على الأقل. وبالنسبة لمياه الشرب، فقد ارتفع سعر تعبئة جالون المياه (20 لتراً) من قرابة 150 ريالاً إلى أكثر من 2000 ريال، وهو ما زاد من مأساة الناس الذين يعانون بالأساس من الأزمات المعيشية المتلاحقة وتدني قيمة الرواتب والمداخيل.

استغـــلال الأزمـــة

يضطر السكان إلى الاعتماد على محطات التحلية وشراء المياه بالأسعار المرتفعة التي تفوق القدرة الشرائية، بسبب أن مياه الآبار والخزانات الحكومية انقطعت، وسط تراجع خدمات مؤسسة المياه والصرف الصحي، ولا وجود لرقابة رسمية تكبح حركة الاستغلال الراهن مع ارتفاع الطلب.

وقد يُمضي مواطنون أكثر من يوم في الطوابير (السرب) للحصول على لترات محددة من مياه الشرب، وأكد مواطنون أن هناك من يضطرون للنوم بجانب المحطات حتى الفجر.

في سياق استغلال الأزمة، قال الصحفي «محمد السامعي» إن «الماء موجود، لكن هناك بعض الجهات أو بعض التجار أو بعض المالكين لآبار المياه والمحطات، قاموا بإغلاقها، وبعضهم يقومون بتعبئة المياه لبعض الناس، بينما لا يعبئون لآخرين»، مضيفاً: «والبعض قام برفع الأسعار إلى الضعف، والناس حالتهم حالة، فرفع 100 أو 200 ريال يُعد كارثة خصوصاً في الظروف المعيشية الصعبة».

وهناك تجار يفرضون على المواطنين الدفع بالعملة الصعبة، إما بالريال السعودي أو بالدولار، أو بالعملة القديمة، وفقاً للصحفي السامعي، ويشير إلى أن هناك تمييزاً في توزيع المياه، واحتكاراً واضحاً من قبل بعض أصحاب المحطات، الذين يزودون بعض المواطنين ويتجاهلون آخرين، إضافة إلى رفع الأسعار بشكل تعسفي، بينما الناس يعانون في الحصول على المياه، ولا يحصلون عليها إلا بعد طوابير ومشاوير، وقد ينتقلون من حي إلى حي آخر (بمواصلات قيمتها ألفا ريال أو أكثر) للحصول على دبة ماء.

وبدأت بعض الأسر في النزوح من منازلها نحو الريف أو محافظات أخرى، هرباً من الجفاف القاتل الذي يهدد حياتهم اليومية. وأكد شهود عيان أنهم شاهدوا عائلات تنقل أثاثها على متن شاحنات، في مشهد أعاد للأذهان صور النزوح في زمن الحرب، لكنه هذه المرة ناجم عن «هجرة مناخية»، بحسب توصيف ناشطين بيئيين، يرون في هذا التحول مقدمة لأزمة أوسع إذا لم يتم التدخل العاجل.

تهالـك بنيـوي وتجاهـل حكومـي

أمام هذه المأساة يطالب السكان في مدينة تعز السلطة المحلية والحكومة والمنظمات بالتدخل لوضع حد للأزمة المرهقة، وتوفير مياه الشرب وضمان عدم انقطاعها، وفرض الرقابة على الأسعار. كما يرون أن السلطات الموالية لحزب الإصلاح ساهمت في تفاقم الأزمة إثر الفساد الإداري والمالي الذي شل عمل مؤسسات الدولة، دون فرض آلية لعمل آبار المياه في الضباب وشارع الثلاثين.

وتعاني تعز من تهالُك البنية التحتية للخدمات بما فيها المياه والصرف الصحي، وهو ما يعرض السكان لمخاطر انتشار الأوبئة والأمراض، وسط غياب خدمات الصرف الصحي، وتراكم النفايات، وانعدام النظافة في مناطق مكتظة بالسكان. فخبراء البيئة والمناخ يحذرون من أن تعز على أعتاب كارثة إنسانية غير مسبوقة، مطالبين بإعلان حالة الطوارئ وتنفيذ خطة طارئة تشمل تأهيل شبكات المياه، وتوفير مصادر مستدامة مثل الحفر العميق، وتوسيع نطاق مشاريع التحلية. ويؤكد متخصصون في الاستدامة البيئية أن تعز لا تواجه مجرد أزمة مياه، بل خطر وجودي كامل، في ظل عجز البنية التحتية وغياب الاستجابة الرسمية.

مواطنون في مدينة تعز أكدوا لـ«بقش» أن الأزمة ترجع إلى غياب البنية التحتية المائية مثل السدود والحواجز المائية لتغذية المياه الجوفية، وكذلك انقطاع التيار الكهربائي، وشح الوقود اللازم لتشغيل محطات الضخ، إضافةً إلى القفزات الحاصلة في أسعار النقل، مما زاد الأزمة سوءاً ورفع أسعار المياه على نحو غير مسبوق.

وأطلقت حملات إعلامية تطالب بتوفير المياه ومياه الشرب لمدينة تعز، عبر وسوم متعددة من قبيل «تعز بدون ماء»، «تعز تشتي ماء». لكن أمام كل ذلك، تبقى علامات الاستفهام والتعجب محاطة بغياب الحكومة عن المشهد المأساوي، إذ تغيب أي حلول أو رقابة ولا تخرج الحكومة بأي تعاطٍ جاد مع الأزمة التي يعبّر عنها المواطنون بأنها تهدد بـ«الموت عطشاً».

الاقتصاد والوضع الإنساني

واكتفت السلطة المحلية بقولها إن أزمة المياه تمثل أولوية إنسانية وتنموية قصوى، ودعت المجتمع الدولي والمنظمات الأممية إلى التدخل العاجل لتوفير حلول مستدامة تضمن وصول مياه الشرب للمواطنين. وجاء ذلك خلال لقاء جمع نائب وزير التخطيط بحكومة عدن نزار باصهيب، بمنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، جوليان هارنيس، في عدن، لمناقشة مستجدات الأوضاع وعلى رأسها تصاعد أزمة المياه في تعز وتراجع التمويل الدولي.

بحث الجانبان سبل تفعيل الشراكة بين الحكومة والأمم المتحدة لإيجاد تدخلات عاجلة وفعالة تلبي احتياجات سكان تعز، مع الإشارة إلى ضرورة توجيه التمويلات المتاحة نحو تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة في قطاع المياه، أحد أكثر القطاعات تأثراً بالنزاع الدائر. وطلب الوزير استمرار الدعم الإنساني، خصوصاً في مجالات الأمن الغذائي والتغذية.

أزمة دواء بسبب تعطيل مطار «صنعاء» الدولي

في ملف آخر، مثّل استهداف «مطار صنعاء الدولي» من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أزمة إنسانية متمثلة في الإضرار بالمسافرين والمرضى المضطرين للسفر للعلاج في الخارج، إضافة إلى أزمة أدوية داخلية، إذ انخفض توافر عدد من الأصناف الدوائية المنقذة للحياة.

وفقاً لمدير مطار صنعاء الدولي، خالد الشايف، فإن استهداف وإغلاق مطار صنعاء الدولي تسبب بكارثة إنسانية كبيرة، خاصة في القطاع الصحي والأدوية بالذات المرتبطة بالأمراض المستعصية التي لا يمكن نقلها عبر المنافذ الأخرى لأنها تحتاج إلى تغليف وتبريد ونقل سريع.

وحسب أرقام غير رسمية، يصل عدد الأصناف الدوائية التي تعاني من العجز إلى 500 صنف على الأقل، وفي الأغلب تحتاج هذه الأصناف إلى ظروف خاصة للنقل مثل التبريد وسرعة التوصيل التي لا تتوفر إلا عبر مطار صنعاء، كأدوية مشتقات الدم والأدوية الهرمونية والمناعية والأمصال ومخثرات الدم وأدوية الإنعاش والتخدير وبعض المحاليل المخبرية والتشخيصية.

إغلاق المطار أثّر في الحالات المرضية التي لا يمكن علاجها في الداخل لعدم توافر الأدوية والمحاليل والمعدات الطبية، مع تدهور القطاع الصحي بسبب الحصار، وفقاً للشايف، وثمة وفيات نتيجة لنقص الأدوية والعلاجات التي كان يتم جلبها عبر مطار صنعاء الدولي، إضافةً إلى وجود وفيات بسبب عدم القدرة على سفرهم للعلاج في ظل إغلاق المطار وعدم قدرتهم على التنقل للسفر من منافذ أخرى.

ويؤثر التأخير في جلب الأدوية على سوق الدواء وعلى المرضى والمحتاجين للأدوية، حسب تصريحات لرئيس بنك الدواء، إبراهيم الشعبي. حيث أثر إغلاق مطار صنعاء بشدة على الأسواق ومؤسسات وجمعيات خدمية كبنك الدواء، والمريض الذي كان يستفيد من 10 أصناف دوائية أصبح بالكاد يحصل على صنفين فقط، ويرجع ذلك لعدم توفر الأدوية والنقص الحاد في كثير من الأصناف الناجم عن استهداف وتعطيل المطار.

وتفيد تقارير «بقش» بأن عدد المرضى الذين يسافرون للعلاج خارج اليمن عبر مطار صنعاء الدولي كان يصل إلى 3 آلاف مريض شهرياً، إلى جانب مستفيدين آخرين مثل الطلاب والتجار وغيرهم. وأدى الهجوم الإسرائيلي على مطار صنعاء، منذ شهر مايو 2025، إلى تدمير مبنى المسافرين، بما في ذلك صالات المغادرة والوصول، كما دُمرت ثلاث طائرات يمنية تابعة لشركة الطيران اليمنية، كانت رابضة في المطار، واستُهدفت طائرة رابعة بعد وصولها من رحلة مباشرة من الأردن.

وركزت إسرائيل على استهداف مطار صنعاء الدولي، رغم ثبوت عدم عسكرته واستخدامه لأغراض عسكرية وفقاً للتقارير الدولية، وجاء التركيز الإسرائيلي على المطار لزيادة معاناة اليمنيين وتعليق رحلاتهم الضرورية، كون المطار تستفيد منه شريحة واسعة من اليمنيين. فمطار صنعاء، جغرافياً، يخدم أكثر من 11 محافظة يمنية، ويستفيد منه حوالي 80٪ من السكان اليمنيين، ما يجعله شرياناً حيوياً عاماً للمواطنين.

وكانت شركة الطيران اليمنية تسيّر رحلات أسبوعية من صنعاء إلى العاصمة الأردنية عمّان، ولم يتم تنفيذ الإجراءات الملحّة المرتبطة بفتح وجهات سفر أخرى حسب متابعات بقش، وفي نفس السياق ارتفعت فاتورة استيراد الأدوية في اليمن إلى نحو 100 مليار ريال سنوياً، تمثل الصناعة المحلية منها قرابة 20٪.

بشكل عام، في ما يخص الوضع الإنساني في اليمن، يشير تقرير صدر في 16 يوليو لـ«برنامج الأغذية العالمي» إلى أن اليمن لا يزال غارقاً في أزمة جوع هي الأشد منذ اندلاع الحرب، مع تسجيل مستويات حرمان غذائي قياسية تهدد حياة الملايين. وقال التقرير إن 66٪ من الأسر اليمنية غير قادرة على تأمين احتياجاتها الغذائية الأساسية، بينما ارتفع معدل الاستهلاك الغذائي غير الكافي إلى 39٪، متجاوزاً بذلك عتبة «المرتفع جداً» في جميع المحافظات.

ويبقى الحصول على التمويل التحدي الأكبر بالنسبة للأمم المتحدة، بسبب قطع التمويل الأمريكي والانخفاض الدولي الكبير في التمويلات. وبحلول شهر يوليو 2025، لم يتم تلقي تمويل في اليمن إلا بنسبة 13٪ من التمويل المطلوب البالغ 1.4 مليار دولار لهذا العام، نزولاً من 2.4 مليار دولار كانت الأمم المتحدة طلبتها سابقاً لعملياتها في اليمن، في حين لا تزال المخاوف الحقيقية من تفاقم الأوضاع الإنسانية فارضةً نفسها بقوة على المشهد الإنساني اليمني الذي لا يزال يعاني من وطأة الحرب وويلاتها المدمرة، دون مؤشرات تلوح في الأفق لانفراجة قادمة.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

بينما تتراكم معضلات الاقتصاد... حكومة «مصر» تلجأ إلى «المسكّنات»: تجاوَزْنا الأزمة الاقتصادية

تفجَّر جدل كبير في جمهورية مصر العربية في شهر يوليو الماضي، بسبب تصريحات لرئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» قال فيها إن «مصر تجاوزت الأزمة الاقتصادية». فقد أشعلت هذه العبارة موجة عارمة من النقاش الحاد، وكذلك الانتقادات للحكومة المصرية، إذ رأى كثير من المصريين أن هذا الخطاب الحكومي بعيد عن الواقعية، مقارنةً بالأوضاع الاقتصادية على أرض الواقع.

قال مدبولي: «الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الدولة المصرية على مدار الفترة الماضية تم تجاوزها»، وتحدث حول الأداء الاقتصادي قائلاً: «مؤشرات أداء الاقتصاد المصري كلها جيدة، لكن أسعار السلع لا تتناسب أبداً مع هذا التحسن الإيجابي في المؤشرات الاقتصادية، لذا يتعين أن نوفر الأسباب التي تدفع نحو مسار نزولي للأسعار». كما قال إن تسعير الدولار وقت الأزمة الاقتصادية كان يتم على أساس سعر السوق السوداء، كما أن المصانع لم تكن قادرة على العمل بكامل طاقتها بسبب نقص المعروض وندرة المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وهي تحديات تمكنت الدولة من التغلب عليها، حسب تصريحاته.

والمطلوب الآن، وفقاً لمدبولي، هو أن يشهد المواطن المصري انخفاضاً في أسعار السلع، خاصة أن سعر الدولار يسجل انخفاضاً خلال الفترة الأخيرة مقابل الجنيه. (تذبذب سعر الصرف في مصر دون 50 جنيهاً للدولار الأمريكي الواحد خلال شهر يوليو الفائت وفق تتبُّع مرصد «بقش» لمتغيرات الصرف، لكن مع استمرار أزمة شح العملة الصعبة).

حسب تحليل مرصد «بقش»، استندت تصريحات رئيس الوزراء المصري إلى بعض التقارير الدولية التي تحدثت عن «تحسن عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي». فقد أصدر «صندوق النقد الدولي» تقريراً بعنوان «آفاق الاقتصاد العالمي»، كشف فيه الصندوق عن تفاؤل «حذر» بشأن تعافي الاقتصاد المصري.

وتوقَّع الصندوق نمو الاقتصاد المصري بنسبة 4% في السنة المالية 2024-2025، يليه ارتفاع طفيف إلى 4.1% خلال 2025-2026.

رغم ذلك ذكر تقرير الصندوق أن الاقتصاد المصري لا يزال يواجه التحديات، إذ تظل معدلات التضخم مرتفعة عند 20.4% في 2024-2025، مع توقعات بانخفاضها إلى 11.4% في 2025-2026. وأشار الصندوق إلى أن الاقتصاد المصري يستفيد من برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من الصندوق بقيمة 8 مليارات دولار (وُقّع في مارس 2024 وفق مراجعات بقش)، إلى جانب استثمارات أجنبية كبيرة مثل استحواذ الإمارات بقيمة 35 مليار دولار على المنطقة السياحية «رأس الحكمة» الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط في محافظة مطروح.

لكن اقتصاديين قللوا من من تقرير صندوق النقد الدولي، مثل الاقتصادي المصري «رشاد عبده» رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، الذي وصف تصريحات الصندوق بأنها مجرد «حملات دعائية» من جانب مسؤولي الصندوق، وذلك بمناسبة قرب انتهاء مدة السنوات العشر لبرنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المصري الذي اتُّفق عليه مع الحكومة المصرية، «بمعنى أن الصندوق لا يريد أن يقول إنّ سياساته أسهمت في فشل الاقتصاد المصري وتراجع معدلاته، لأن هناك دولاً أخرى تنظر إلى التجربة المصرية وتتخذ قرارات بناءً على نتائج التعاون مع الصندوق».

ردود فعل عنيفة

مدونون وإعلاميون واقتصاديون مصريون تناولوا تصريحات رئيس الوزراء المصري، بين مؤيد ومعارض. مؤيدون قالوا إن ما يدلل على كلام مدبولي هو أن سعر الصرف تراجع إلى مستوى +48 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي الواحد، بعد أن كانت تحليلات متشائمة تقول سابقاً إنه سيصعد إلى مستوى 100 جنيه لكل دولار.

وقد عملت الحكومة المصرية على توفير الدولار بسعر البنك الرسمي للمستوردين والمنتجين، لخفض فاتورة الإنتاج والاستيراد، وفقاً للاقتصادي المصري «مصطفى بدرة». ورأى أن ذلك «يسهم بشكل كبير في استقرار الأسعار وانخفاضها على المدى القصير والمتوسط»، وأن هناك حاجة فقط إلى «تثبيت الأوضاع الحالية».

في المقابل، تعرضت تصريحات مدبولي الرسمية لهجوم من قِبل العدد الأكبر من الناس، فمنهم من قال إن أي تحسن لا يحسّن ظروف المعيشة يُعد تحسناً منقوصاً وغير مستدام، مثل الخبير الاقتصادي المصري محمد فؤاد. ومنهم من رأى أن هذه التصريحات ليست سوى «مسكّن» للمواطن المصري الذي يعاني من وطأة الأزمة الاقتصادية، بينما لم يلمس المصريون انخفاضاً في أسعار السلع.

وأوضح ناشطو وسائل التواصل الاجتماعي المصريون أن هناك تبايناً صارخاً بين المؤشرات الاقتصادية الرسمية والحالة اليومية للمواطن المسحوق، مؤكدين أن التعافي الاقتصادي الحقيقي يُقاس بانعكاسه الفعلي على حياة المواطن اليومية من مأكل ومشرب، ومطالبين بتشديد الرقابة على الأسواق والأسعار، حيث يُترك التجار دون رقابة رسمية فاعلة.

وعلّق الاقتصادي رشاد عبده على انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري، بقوله في حديث لـ«بي بي سي»، إن سعر صرف الجنيه أمام الدولار لم يتحسن كما يروّج له، لأن نسبة الهبوط قليلة جداً، ويجب إرجاعها إلى السعر المتداول وهي لا تتجاوز 1% من القيمة الإجمالية، والجنيه المصري يتأثر بأي اضطرابات خارجية، ومن الوارد جداً أن يُعاوِد الارتفاع، والفيصل في هذا الأمر هو توفر الدولار داخل البنوك للمستوردين والمصنعين، وحتى المواطنين العاديين.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

تحسن الاقتصاد وأزمة قناة «السويس».. نقيضان لا يجتمعان

تصريحات رئيس الوزراء المصري بشأن انفراج الأزمة الاقتصادية هي لـ«الاستهلاك المحلي» حسب توصيف رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، وجاءت لتهدئة مخاوف المصريين في ظل استمرار حالة الخوف من انهيار الاقتصاد وارتفاع الأسعار بصورة مبالغ فيها.

أكد رشاد عبده أن الأزمة الاقتصادية في مصر لم تتحسن، والدليل على ذلك أن معدلات الأسعار مازالت عالية، مشيراً إلى استمرار انخفاض دخل قناة السويس بسبب الاضطرابات الإقليمية وأزمة «البحر الأحمر»، وعدم عودة معدلات تحويلات المصريين في الخارج كما كانت في السابق قبل اندلاع الأزمات الإقليمية، واستمرار فاتورة الاستيراد الكبيرة مع قلة الصادرات المصرية إلى الخارج.

وبهذا الشأن، تابع مرصد «بقش» التصريحات الرسمية حول انهيار إيرادات قناة «السويس» البحرية. ففي يوليو، أكد رئيس هيئة قناة السويس «أسامة ربيع»، أن عائدات رسوم مرور السفن في القناة تراجعت بنسبة 60٪، من 10 مليار دولار عام 2023 إلى 4 مليارات دولار عام 2024، بسبب توترات البحر الأحمر، مع وصول عدد السفن التي تعبر القناة حالياً إلى ما بين 30-35 سفينة، مقارنة بـ75-80 سفينة في نوفمبر 2023.

وبدوره أكد «البنك المركزي المصري» تراجع إيرادات قناة السويس (التي تُعد من أهم موارد العملة الصعبة لمصر) بنسبة 54.1٪ لتسجل 2.6 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الماضية، نتيجة انخفاض أعداد السفن العابرة بنسبة 44.8٪ على خلفية استمرار التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر.

وكان «أسامة ربيع» قال في مايو الماضي إن أزمة البحر الأحمر تُعد الأكبر باستمرارها سنة ونصف السنة وخسارة أكثر من 10.5 مليار دولار. وذلك دفع هيئة قناة السويس إلى إعلان خفض رسوم عبور سفن الحاويات بنسبة 15٪ حتى نهاية العام 2025، بغرض جذب الشركات العالمية وسفنها، وقد رحبت الشركات والتوكيلات الملاحية بهذا القرار، إلا أن السواد الأعظم من الشركات لا يزال يتجنب عبور البحر الأحمر، خصوصاً بعد تجدد استهداف السفن من قبل «قوات صنعاء»، وإغراق سفينتين مرتبطتين بالتجارة مع إسرائيل في يوليو الفائت، هما السفينة «ماجيك سيز» التي ترفع علم «ليبيريا» وتديرها اليونان، وناقلة البضائع السائبة التي ترفع علم ليبيريا «إتيرنتي سي» وتديرها اليونان أيضاً.

وبينما تتصاعد الضغوط على قناة السويس، أحد أهم الشرايين البحرية في العالم، أصبح تحقيق إيرادات كبيرة من القناة هذا العام رهاناً صعباً لمصر، وسط تراجع حركة الملاحة ولجوء سفن الشحن إلى طرق بديلة عبر رأس الرجاء الصالح جنوب القارة الأفريقية.

فالتحديات أمام تعافي قناة السويس كبيرة، مع دخول النصف الثاني من 2025. حيث من الصعب على الأرجح تحقيق إيرادات تناهز 7 مليارات دولار هذا العام من قناة السويس حسب التوقعات المصرية الرسمية الأخيرة. وتشير أحدث المعطيات إلى مسار أكثر تعقيداً نحو التعافي الكامل، وسط ارتفاع كبير في تكاليف التأمين البحري وتجدد هجمات قوات صنعاء.

ووفقاً لرئيس هيئة قناة السويس، كانت الآمال معقودة على تحسن حركة السفن عبر قناة السويس بدءاً من شهر يونيو 2025، بعد أن هدأت الهجمات اليمنية نسبياً منذ ديسمبر 2024، لكن إغراق السفينتين وتفاقم الحرب الإسرائيلية على غزة، فضلاً عن ارتفاع أسعار التأمين على الشحنات بنحو 4 أضعاف، جعلت السفن تحجم عن المرور بالقناة.

وحسب قراءة «بقش»، يتوقع «صندوق النقد الدولي» بدء تعافي إيرادات قناة السويس خلال العام المالي الحالي، مرجحاً ارتفاع الإيرادات تدريجياً لتبلغ 11.9 مليار دولار بحلول العالم المالي 2029-2030، مع انحسار التوترات في البحر الأحمر.

وقال تقرير لشركة «أليانز كوميرشال» (المتخصصة في تقديم خدمات التأمين للشركات الكبرى) حول الأمن والشحن لسنة 2025، إن البحر الأحمر بات أحد أكثر الممرات الملاحية خطراً، مشيراً إلى انخفاض حركة السفن بنسبة 50٪ منذ فبراير 2025، مع توقع استمرار التأثيرات حتى نهاية هذا العام. ورأى التقرير أن قناة السويس حالياً «ممر غير مستغل بالكامل مؤقتاً»، بسبب المخاوف الأمنية التي ما تزال قائمة.

ومما يجعل تصريحات رئيس الوزراء المصري حول انتهاء الأزمة الاقتصادية غير واقعية، هو أن قناة السويس تأثرت سلباً في النصف الأول من عام 2025، ما تسبَّب في تراجع إيراداتها الفصلية المهمة لمصر بنسبة 6٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول، لتبلغ 904 ملايين دولار. وهذا الرقم يعكس انخفاضاً بنسبة 60٪ مقارنة بالفترة المماثلة من 2023. ووفقاً لوزارة المالية، خسرت القناة نحو 2.15 مليار دولار في أول 9 أشهر من السنة المالية الجارية، وهو ما يضيف أعباء مالية جسيمة إلى الوضع المالي المتردي لمصر.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

مصر تحت وصاية «صندوق النقد».. اختناق بالديون المذلّة

تعاني مصر من أزمة ديون سيادية عميقة امتدت تأثيراتها المختلفة إلى جميع قطاعات الاقتصاد المصري. وأدت الأزمة، ومدفوعات الديون المرتفعة خلال العامين الماضيين، إلى شحّ الدولار، وما تبعه من تراجعات متتالية للعملة، وأزمة حادة في الواردات، أدت إلى ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية تجاوزت 40% على أساس سنوي في 2023.

ونتجت أزمة المديونية بشكل مباشر عن سياسات الاقتراض المكثف التي بدأت في مصر بعد عام 2016 وتجذرت بشكل كبير بعد تخفيض العملة، في نوفمبر 2016. ونتيجة لهذا التخفيض باتت السندات المصرية وأذون الخزانة أكثر جاذبيةً لرأس المال الدولي، خاصة بالنسبة إلى مستثمري المحفظة أو الأموال الساخنة، ما عرّض مصر بشكلٍ مستمر إلى خروج هذه الأموال، إضافة إلى المتغيرات العالمية.

في نفس هذا الإطار، أصابت مجتمعَ المال والأعمال والأسواق في مصر حالةٌ من الاضطراب لـ«صندوق النقد الدولي» بعنوان «نموذج الاقتصاد المصري بحاجة إلى مراجعة جذرية»، إذ يتخوف المستثمرون من شدة التحذيرات التي استخدمها الصندوق بعنف لأول مرة، مؤكداً عدم قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة معدلات التضخم وشحّ العملة المصرية ومخاطر الدين العالية وضعف الشفافية والحوكمة.

اللهجة الحادة تجاه مصر قد تدفع البلاد إلى موجة غلاء حادة في أسعار السلع والخدمات، مدفوعةً بعدم رغبة الصندوق في إنهاء المراجعة الخامسة للاقتصاد واقترانها بالمراجعة السادسة المقرّرة في نهاية العام، ما يعني أن تمرير القرضَين المرتبطَين بالمرحلتَين سيتأجلان إلى فترة زمنية تَفُوق المقرّر لها في سبتمبر 2025، إلى شهر فبراير 2026، أو لحين اجتماعات مجلس إدارة الصندوق في الربيع القادم 2026.

يريد الصندوق التأكد من تنفيذ حكومة مصر أحد أهم شروطه لتمرير القروض الجديدة، وهو التحرير الكامل لأسعار المحروقات والكهرباء، مع التزامها بعدم الاقتراض أو إصدار أدوات دين خارجي، بعد أن بلغت القروض حداً لا يمكن أن يستوعب الاقتصاد المصري أي زيادة بها.

وفق تحليلات مرصد «بقش»، أصبحت مصر «ثاني أكبر مدين في العالم» بعد الأرجنتين، وتعاني من شروط صندوق النقد التي تبدو شروطاً «مُذلّة»، حيث يطالب الصندوق بعدد من المطالب أبرزها خفض الإنفاق ورفع أسعار الفائدة وإلغاء الدعم، مما يضر بالاقتصادات المحلية. وهنا أشارت تقارير «بقش» إلى أن تجربة «ماليزيا» كانت مثالاً حياً على عدم الرضوخ لشروط الصندوق مقابل العمل على ازدهارها، حيث رفضت ماليزيا الاقتراض من هذا الصندوق أثناء الأزمة الآسيوية وكانت أول دولة تخرج من الأزمة.

وتتجرع مصر، كغيرها من الدول المدمنة على الاقتراض، سموم الهيمنة الغربية على المؤسسات المالية الدولية، لكون رئيس البنك الدولي أمريكياً ورئيس صندوق النقد أوروبياً، بينما تملك الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض على جميع القرارات المهمة بحكم حصتها التصويتية البالغة 18%.

بالنسبة لديون مصر، يشير تقرير الصندوق إلى زيادة في الدين الخارجي لمصر، تصل إلى 162.7 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي، ترتفع إلى 174.1 ملياراً في يونيو 2026، و181.8 ملياراً في منتصف عام 2027، و190.3 ملياراً في 2029 و202 مليار في عام 2030.

ومن أهم توابع تقرير صندوق النقد، أن الحكومة المصرية أصبحت ملزمة بوقف دعم الوقود والكهرباء، بنهاية العام 2025، وزيادة الدخل من الضرائب خاصة على الوحدات العقارية الجديدة، وإعادة تسعير القائم منها، ودخول مجموعة من السلع الجديدة، كالشاي والسكر وغيرهما تحت شريحة ضريبة المبيعات، وتصفية مشاريع حكومية وعامة، بغض النظر عن قيمة الأصول، ولكن للتخلص من أعبائها المالية وعمالتها، مع عدم السماح للحكومة بالحصول على قروض جديدة تسدّد القروض القديمة، بما يعيد شحّ العملة التي ستتأثر أيضاً بتراجع عوائد قناة السويس.

ووفقاً لتوقعات اقتصاديين مصريين، قد تبدأ موجات غلاء في مصر خلال شهر سبتمبر 2025 على الأقل، مؤكدين أن موجة غلاء بدأت بالفعل من خلال فرض زيادة طفيفة في أسعار المواد الغذائية والسجائر واللحوم في شهر يوليو وفق متابعة بقش، مع الاستعداد لفرض زيادة في أسعار الوقود والغاز والمياه خلال سبتمبر.

هذه الشروط التي فرضها الصندوق وضعت الاقتصاد المصري في أكبر موقف حرج، وقد استغلها الصندوق في التقرير بقوله إن مصر امتازت بوضع سيء في كل المؤشرات الدولية الخاصة بغياب الشفافية والحوكمة والعدالة القضائية والكفاءة الاقتصادية والرقابة الشعبية وحرية تداول المعلومات، بما يُضعف قدرة مصر على الخروج من عباءة الصندوق.

وثمة من يصف صندوق النقد الدولي بأنه بات وصياً على قرارات ومعاملات مصر الدولية، مع حاجتها المستمرة للحصول على شهادة منه، تمكّنها من الحصول على قروض والسير في سياسة مالية أحادية الجانب، لا تدفع لنمو حقيقي، وإنما تزيد الضغوط على العملة المحلية التي تتراجع بسبب تزايد الديون الخارجية والمحلية.

من جانب آخر، يستحق على مصر تسديد نحو 20.3 مليار دولار خلال النصف الثاني من عام 2025، وفقاً لـ«البنك الدولي»، وتشمل 4.6 مليار دولار ودائع، معظمها لصالح دول خليجية.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

نفوذ الخليج يزداد في مصر

شهد هذا العام ظاهرة متفاقمة تمثلت في هروب عدد من كبرى الشركات المصرية إلى الأسواق الخارجية، خاصة أسواق الخليج، بسبب الأزمة الاقتصادية في مصر. وبنفس الوقت، تركز الدول الخليجية على تمديد وتعزيز نفوذها داخل مصر عبر استحواذات مالية ضخمة، في خطوة لم تُعتبر اقتصادية فحسب، بل تحمل أبعاداً استراتيجية أوسع، إذ مكّنت هذه الاستثمارات الخليجية الواسعة من ترسيخ نفوذ سياسي واقتصادي متزايد في القاهرة. ويُشار إلى أن الدول الخليجية تمتلك شركات مصرية تدير الموانئ، وتعمل في مجال البتروكيماويات وفي قطاعات المال والتجزئة، وسلسلةً من الفنادق.

ولم تعد المساعدات الاقتصادية غير المشروطة من قبل السعودية والإمارات وقطر تتدفّق كما في السابق إلى مصر، وإلى الأردن أيضاً. فقد اختارت الدول الخليجية الثلاث سياسةً جديدة تتمثل في الاستحواذ المكثف على أصول استراتيجية داخل البلدين، تشمل الأراضي والبنى التحتية الحيوية، في تحوّل يُعيد رسم علاقة الخليج بجواره العربي.

بالنظر في قِيَم الصفقات الأخيرة، كانت الإمارات الأكثر نشاطاً في عمليات الاستحواذ، ويعبّر عن ذلك استحواذها على منطقة رأس الحكمة بقيمة 35 مليار دولار منذ فبراير 2024، ويُعتقد أنه أكبر استثمار من نوعه في تاريخ مصر. وتنقسم الصفقة إلى حصول الإمارات على حقوق تطوير مشروع رأس الحكمة مقابل 24 مليار دولار، إلى جانب تحويل 11 مليار دولار من الودائع التي سيتم استخدامها للاستثمار في مشاريع رئيسية في أنحاء مصر لدعم نموها الاقتصادي.

معلومات «بقش» تشير أيضاً إلى أن الشركات الإماراتية تستحوذ على قطاعات مصرية مختلفة، مثل القطاع الصحي الخاص، من خلال استحواذها على المستشفيات الخاصة ودمجها في مجموعتين من أكبر المستشفيات في القطاع الخاص، هما «كليوباترا» و«ألاميدا» اللتان تهيمنان على نحو 15% من سوق الرعاية الصحية الخاص في مصر. ويُضاف ذلك إلى اهتمام الشركات الإماراتية، والسعودية كذلك، بالقطاع العقاري المصري، وهناك تحالف إماراتي بقيادة شركة «الدار العقارية» و«مجموعة القابضة ADQ» يهيمن على 85% من شركة السادس من أكتوبر «سوديك»، مقابل 6 مليارات جنيه.

وفي سبتمبر 2024، خلال زيارة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى القاهرة، تم توقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، بما يفتح الباب أمام شركات سعودية لضخ 15 مليار دولار خلال 3 سنوات. ومع استكمال ضخ هذه الأموال، سيقفز إجمالي استثمارات القطاع الخاص السعودي في السوق المصرية إلى 50 مليار دولار، فهناك أكثر من 7 آلاف شركة سعودية تعمل في مصر باستثمارات تتجاوز 35 مليار دولار، وفق مراجعات مرصد «بقش». وقد أشارت تقارير إلى استهداف السعودية الاستحواذ على جزيرة «رأس جميلة» في البحر الأحمر، على غرار صفقة استحواذ الإمارات على «رأس الحكمة».

ومؤخراً، وخاصة في شهر يوليو الفائت، ازدادت توترات خفية بين مصر والسعودية، يعبّر عنها ناشطو البلدين في منصة «إكس»، إذ يدخلون في مهاترات حادة تفاقمت بالتزامن مع تصاعد حرب الإبادة في غزة واستمرار الحصار ومنع إدخال المساعدات، وكذلك بسبب ملفات إقليمية مثل دعم السعودية للإدارة السورية الجديدة بقيادة «أحمد الشرع» الذي أثار صعوده حفيظة السلطة المصرية، إضافةً إلى التنازع بين ناشطي الدولتين حول ملكية جزيرتي «تيران وصنافير» اللتين تم نقل تبعيتهما إلى السعودية بقرار برلماني مصري عام 2016.

ويبدو أن الحكومة المصرية أرادت تلافي الموقف ونفي الأنباء عن وجود توترات بين البلدين. فقد علّق رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، في يوليو على ذلك، وأكد على عمق ومتانة العلاقات بين مصر والسعودية، وقال: «لن نسمح بأي محاولات تؤدي لتوتر العلاقات فهي علاقات راسخة». وهي تصريحات قُرئت أن أسبابها اقتصادية بحتة، في محاولة للحفاظ على أموال الاستثمارات السعودية. وتشير تقارير «بقش» كذلك إلى زيارة رئيس مجلس الشورى السعودي لمصر في مايو 2025، التي أسفرت عن اتفاق على تشكيل المجلس الأعلى للتنسيق المصري-السعودي.

أيضاً، في سياق محاولة اغتنام الفرص مع دول الخليج، أجرت الحكومة المصرية في يوليو الفائت محادثات أولية مع «الكويت» لتحويل ودائع بقيمة 4 مليارات دولار لدى البنك المركزي المصري إلى استثمارات داخل البلاد، مع وجود مباحثات أخرى مع «قطر» بشأن حزمة استثمارات بقيمة 7.5 مليارات دولار تم الإعلان عنها في أبريل 2025.

ويبدو أن دول الخليج تركز بشكل خاص على الاستحواذ على الساحل المصري، ووفقاً لموقع «دويتشه فيله» الألماني فإن الصفقات الأخيرة تعكس رغبة السلطة المصرية في إنقاذها من وضعها الاقتصادي الصعب عبر الاستثمارات الخليجية، ومن جانب آخر تسهل لها جزئياً الوفاء بشروط صندوق النقد للحصول على القروض.

وحسب الموقع، يعوّل النظام المصري دائماً على أن يتم إنقاذه من قِبل القوى الإقليمية أو الدولية بسبب مقولة: «مصر أكبر من أن تفشل». لكن النظام يصطدم بحقيقة أنّ ضخ الأموال النقدية يشتري ثقةً مؤقتة للمستثمرين في مصر، بينما العامل الأساسي للثقة على المدى الطويل هو الإصلاحات الجادة وتغيير المسارات المتمثلة في تنفيذ مشاريع ضخمة غير ذات جدوى.

الغاز الإسرائيلي يلوي ذراع مصر

وسط صيف ساخن وطلب متزايد على الكهرباء والوقود، وجدت مصر نفسها أمام مفترق اقتصادي حاد، إذ باتت رهينة لقرارات إسرائيل في ملف الغاز الطبيعي، الذي تحوَّل من مصدر طاقة إلى ورقة ضغط سياسي واقتصادي تمارس من خلالها تل أبيب نفوذها الإقليمي بقسوة محسوبة.

فبينما يتراجع الإنتاج المحلي المصري من الغاز بوتيرة مستمرة، تلوّح إسرائيل بعصا الأسعار وتتحكم في صنبور الإمدادات، ما يضع الحكومة المصرية أمام اختبارات صعبة في إدارة ملف الطاقة والصناعة في آن واحد. وأشارت تقارير يوليو إلى أن تل أبيب لم تكتفِ بوقف ضخ الغاز إلى مصر أربع مرات خلال الأشهر الماضية (مرتان خلال العدوان على غزة ومرتان أثناء الحرب مع إيران)، بل تسعى أيضاً إلى فرض زيادات كبيرة في أسعار التوريد، قد تصل إلى 40%.

بررت إسرائيل هذه الزيادة بالطلب المرتفع في الصيف، حيث يبلغ استهلاك الكهرباء ذروته، ما يجعل مصر في موقف تفاوضي ضعيف أمام شريك يتحكم بمصدر طاقتها الرئيسي.

وحسب صحيفة «ذا ماركر» الإسرائيلية، فإن القاهرة كانت تستورد الغاز الإسرائيلي وفق صفقة سابقة بسعر 6.7 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، ضمن عقد قيمته 15 مليار دولار لشراء 64 مليار متر مكعب. غير أن تل أبيب تسعى حالياً إلى رفع السعر إلى ما يزيد عن 9.4 دولارات، تحت ذريعة تطورات السوق، رغم أن هذه الزيادات تتجاوز المعايير التجارية وتلامس حدود الضغط السياسي.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

وذهب موقع «JFeed» الإسرائيلي إلى أبعد من ذلك، بقوله إن هذه الممارسات ليست سوى «أداة نفوذ اقتصادي لإجبار القاهرة على مواقف سياسية بعينها»، خاصة في ما يتعلق بموقف مصر من الحرب في غزة ورفضها استقبال اللاجئين الفلسطينيين في سيناء. وأضاف الموقع: «إذا واصلت إسرائيل تضييق الخناق، فقد تجد مصر نفسها مجبرة على الاختيار بين كرامتها الوطنية وشبكات الكهرباء التي تعتمد على الغاز المستورد».

الانعكاسات الميدانية لهذا الابتزاز لم تتأخر، فمع توقف إمدادات الغاز الإسرائيلي، أصيبت قطاعات استراتيجية من الصناعة المصرية بالشلل، أبرزها الأسمدة والبتروكيماويات والحديد ومواد البناء. وهناك مصانع ضخمة مثل «موبكو» و«أبو قير للأسمدة» علقت عملياتها جزئياً أو كلياً، بسبب نقص الإمدادات، ما أثّر على الأسواق المحلية وسلاسل التوريد.

وكشف المشهد عن منظمة منظومة الطاقة المصرية التي باتت تعتمد بشكل شبه كلي على الواردات الخارجية لتلبية الطلب المحلي، خاصة واردات الغاز الإسرائيلي، في ظل تراجع الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي. وبينما تتفاوض مصر مع دول مثل قطر وتركيا وروسيا لتنويع مصادر الغاز، فإن البنية التحتية والاتفاقيات التجارية طويلة الأمد تجعل التحول السريع أمراً معقداً ومكلفاً، ما يبقي الباب مفتوحاً أمام ضغوط إسرائيلية متواصلة.

وبانتهاء شهر يوليو، أعلنت شركة «نيوميد إنرجي» الإسرائيلية (أحد الشركاء في حقل ليفياثان البحري) عن توقيع اتفاق لتوريد الغاز الطبيعي إلى مصر بقيمة 35 مليار دولار، يمتد حتى عن 2040، وهي صفقة وُصفت بأنها الأكبر في تاريخ صادرات الطاقة الإسرائيلية.

تنص الصفقة على بيع نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى مصر على مرحلتين، عبر خطوط أنابيب، تبدأ الأولى مطلع 2026 بكمية 20 مليار متر مكعب بعد استكمال ربط خطوط جديدة، فيما تُصدر الكميات المتبقية لاحقاً بعد توسعة الحقل وبناء خط أنابيب إضافي إلى مصر عبر نيتسانا.

والاتفاق الذي جاء في توقيت حرج بالنسبة لمصر التي تعاني من أزمة الطاقة، قُرئ بأنه يعزز اعتماد مصر على الغاز الإسرائيلي، ويزيد من دور تل أبيب كمصدر رئيسي للطاقة في الشرق الأوسط. وتُشكّل هذه التبعية المتزايدة حسب تحليلات «بقش» عامل ضغط سياسي قد يُستخدم كورقة تفاوض أو ضغط في ملفات أوسع، خصوصاً في ظل استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة وملف التطبيع الإقليمي المتعثر.

حريق «سنترال رمسيس».. أزمة إضافية تعطل مصر

أزمة أخرى تُضاف إلى سجل الأزمات التي استعرضها مرصد «بقش» في هذا التقرير، وهي الأزمة الناجمة عن حريق اندلع لنحو 20 ساعة في مبنى «سنترال رمسيس» التاريخي، أحد أهم مراكز الاتصالات في مصر، في 07 يوليو الماضي، ما أدى إلى تأثيرات بالغة على الإنترنت والبنوك والبورصة المصرية، إذ أغلقت البورصة أبوابها، واعتذرت بنوك عن تقديم بعض الخدمات، واضطر البنك المركزي المصري لرفع الحد اليومي للسحب من العملة المحلية مع مد ساعات العمل الرسمي في بعض البنوك إلى 500 ألف جنيه للأفراد والشركات بدلاً من 250 ألف جنيه.

أشير إلى أن سبب الحريق يعود إلى ماس كهربائي في غرفة معدات الاتصالات، وتحدثت تقارير أخرى عن وجود مواد سريعة الاشتعال داخل المبنى مثل الكابلات والمكاتب الخشبية مما ساهم في انتشار الحريق.

سرعان ما انتقلت النار إلى مفاصل حيوية في الدولة بالمنطقة النابضة، ومدد البنك المركزي العمل بالبنوك حتى الخامسة مساء بدلاً من الثالثة بسبب تأثير الحريق على الخدمات المصرفية. وأعلنت وزارة الطيران المدني أيضاً امتداد التأثير على خدمات الملاحة الجوية، ما أدى إلى تأخر بعض الرحلات من مطار القاهرة الدولي. وكشف الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر عن أن الحريق الذي أدى إلى وفاة أربعة أشخاص على الأقل، نشب في غرفة أجهزة بالطابق السابع من المبنى، ما أدى إلى تلف بعض الكابلات الرئيسية والسيرفرات الحيوية. ف

وعاد الشعب المصري إلى حياة ما قبل عصر الإنترنت، بعد تعطل خدمات الاتصالات والإنترنت وانخفاض كفاءة الإنترنت إلى 62%، ورغم أن الانقطاع لم يكن بنسبة 100%، إلا أن أغلب الخدمات المعتمدة على الإنترنت أو شبكات الاتصالات الموحدة توقفت تماماً، لتدخل الدولة في شبه شلل رقمي.

وتكمن فداحة التأثيرات في أن سنترال رمسيس وحده يعالج 40% من حركة الاتصالات والبيانات التي تتم داخل الدولة، رغم أن عمر المبنى يقترب من 100 عام (منذ عام 1927)، فضلاً عن وجوده في منطقة مكتظة بالسكان.

ويمثل سنترال رمسيس نقطة الاتصال بالكابلات البحرية الواردة إلى مصر والمسؤولة عن تزويد الدولة بخدمة الإنترنت، كما أنه نقطة ربط بين شبكات الهواتف الداخلية والشبكات الخارجية لضمان وصول المكالمات الدولية داخل البلاد، ويُعد كذلك نقطة الانتقال بين الاتصالات الداخلية، إذ يستخدم مباشرة في نقل المكالمات بين شبكات الهواتف المحمولة والهواتف الأرضية.

وفي السنترال جزء مخصص لقواعد البيانات الخاصة بخدمات البنوك والمعاملات المالية لأشهر بنوك مصر، فضلاً عن شبكة المدفوعات الرقمية واللحظية، وذلك في مبنى غير مؤهل لاستضافة قواعد البيانات. لكن وزير الاتصالات المصري نفى أن تكون مصر معتمدة على سنترال رمسيس فقط كمركز رئيسي لخدمات الاتصالات، مبيناً أن سنترال رمسيس الذي خرج عن الخدمة ستعود الخدمات منه بشكل تدريجي، لكن الوزير تجاهل أن السنترال يحتوي على خوادم وأجهزة نقل بيانات للوزارات والمؤسسات المالية والشركات الحكومية وغيرها، ما يعني توقف الخدمة لملايين المستخدمين عند تعطله.

وفي مجلس الشعب ناقش نواب مصر تداعيات حادث سنترال رمسيس. رد وزير الشئون النيابية والقانونية محمود فوزي، على بيانات عاجلة مقدمة من نواب عدة بشأن حادث سنترال رمسيس، قائلاً إن «السنترال سيبقى خارج الخدمة أسبوع أو أكثر والخدمات مستمرة».

وخلال الجلسة، قال رئيس مجلس النواب حنفي جبالي إن وزير الشؤون النيابية في ردوده أوضح أن الحريق ينم عن «ضرر جسيم يقع خلفه مباشرة خطأ جسيم». متابعاً: «يعني هناك أخطاء جسيمة يا سيادة الوزير وحضرتك اعترفت بهذا، أي خطأ جسيم نتج عنه وفيات ينم عن أخطاء جسيمة للوزارة، هذا خطأ جسيم لا يمر مرور الكرام».

حريق سنترال رمسيس، الذي أضيف إلى جملة أزمات مصر الاقتصادية، كشف عن ضعف إجراءات حماية المنشآت الحيوية، وأثار تساؤلات حول جهوزية البنية التحتية الحساسة للحماية المدنية والتصدي السريع للكوارث، كما أعاد النقاش حول ضرورة إنشاء سنترالات احتياطية وتحسين تأمين مواقع البيانات الحيوية، بل وإعادة النظر في معظم السياسات المرتبطة بالبنية التحتية المصرية.

▪ أبرز تطـورات وأخبار الاقتصـاد العالمي

ترامب يؤجج عاصفة التعريفات من جديد ويضاعف متاعب الاقتصاد العالمي

كيـف أعاد الهجـوم الجمركـي الأمريكـي تشكيـل التجـــارة الأمريكيـــة؟

منذ عودتـه إلى البيت الأبيـض في يناير 2025، تحرك الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بسرعة لإعـادة فـرض الرسـوم الجمركيـة وتوسـيع اسـتخدامها كأداة محوريـة في السياسـة الاقتصاديـة الأمريكية. فقد أعلن منذ الشـهور الأولى عـن حزمة رسـوم جمركية وُصفـت بأنها الأوسـع نطاقاً منذ عقود، مسـتهدفاً ليس فقط خصوم الولايات المتحـدة الاقتصاديين، بل أيضاً حلفاءهـا التقليديين، مسـتخدماً هذه الرسـوم كـسلاح تفـاوضي وسـياسي لفـرض إرادته في ملفات تمتد مـن الأمن القومي إلى قضايا الطاقة والتحالفات الجيوسياسية.

هذا التحرك أعاد رسـم خريطة التجـارة العالمية خلال أشهر قليلة، وأطلق سلسلة من ردود الفعل الاقتصادية والدبلوماسـية التي شـملت جميع القارات، ودفعت بعض الـدول إلى إعادة توجيه صادراتها، وأخـرى إلى تقديم تنازلات سياسـية واقتصاديـة، فيمـا وجدت بعـض الاقتصادات النامية نفسـها تحـت ضغط مضاعف بسـبب التـغيرات المفاجئـة في تكاليـف الاسـتيراد والتصدير.

ومـع تصاعـد حـدة الخطـاب بين واشـنطن وشـركائها، أصبح واضحاً أن هذه ليسـت مجرد سياسـة تجارية، بل استراتيجيـة متكاملة لتغيير موازيـن القـوة الاقتصادية العالميـة. ففي أوائل أبريل، أعلنت إدارته عن إطار «الرسوم المتبادلة» الذي بدأ بتعرفة أساسية بنسبة 10٪ على معظم الواردات، مع فرض رسوم أعلى تتراوح بين 25٪ و50٪ على دول وقطاعات محددة.

بلغت الرسوم الفعلية على الصلب والألمنيوم نحو 50٪، بينمـا وُضعت رسـوم تقـارب 25٪ على السـيارات وقطع الغيار من بعـض الدول، وتم تطبيق هـذه الإجـراءات وتعديلها علـى مراحل خلال الأشـهر الثمانيـة الماضيـة، مـع منـح إعفاءات وتأجـيلات غالبـاً في اللحظات الأخيرة بالتوازي مع مفاوضات سياسية.

التجارة العالمية تحت الضغط والصين كهدف رئيسي

وفق متابعات مرصد بقش، تقدّر منظمة التجارة العالمية أن هذه السياسـات، إلى جانب حالة عدم اليـقين التي خلقتها، سـتخفض حجـم التجارة العالمية في السـلع لعام 2025 بنسبة نحو 1.5٪ مقارنة بسيناريو بلا رسوم جمركية، مقارنة بـ0.6 نقطة مئوية من أثر الرسـوم المباشر، و0.8 نقطة مئوية نتيجة ضعف الاستثمار وتخطيط سلاسل الإمداد. وسـاعدت شـحنات عام 2025 المبكرة على دعم أرقام النصف الأول، لكن المنظمة تحذر مـن تباطؤ في النصف الثاني مـن العام، خاصة في عام 2026، مع تلاشي آثار المخزونات المبكرة.

وكانت الصين الهدف الأول لهذه الرسوم، حيث شهدت صادراتها إلى الولايات المتحدة انخفاضات شـهرية حـادة في الفئـات المشـمولة مباشـرة بالرسـوم، بمـا في ذلـك الإلكترونيـات والآلات والمنتجات المعدنية. ومع ذلـك، تمكنت المصانع الصينيـة من إعـادة توجيه ما يقـارب 35٪ من هذه الصادرات إلى أسـواق بديلة في آسيا وأفريقيا وأمريـكا اللاتينيـة، مـا حافظ على نمـو إجمالي الصادرات بنسبة 2.5٪ في النصـف الأول من 2025، وأبقـى فائـض الميزان التجـاري عنـد مستوى 78 مليار دولار مع الولايات المتحدة.

وردّت بـكين بزيادة الرسـوم على سـلع أمريكية بقيمة 18 مليـار دولار، وفرض قيود على تصدير المعادن النـادرة التي تمثل الـصين نحو 70٪ من المعـروض العالمي منهـا، وتنـاوب البلدان على فترات تصعيد وتفاوض، كان آخرها تمديد هدنة لمـدة 90 يوماً في 11 أغسـطس لتجميـد زيادات إضافية في الرسوم أثناء استمرار المحادثات.

دفع الإعلان عن رسوم أعلى على المعادن وتهديد الرسوم على السـيارات الاتحاد الأوروبي إلى إعداد حزمة واسـعة مـن التـدابير الانتقامية قدرت قيمتهـا بين 21 و95 مليار يـورو. وبحلول أواخر يوليو، توصلت بروكسـل إلى اتفاق مبدئي يقضي بفـرض تعرفة عامة بنسـبة 15٪ علـى معظم صـادرات الاتحاد إلى الولايات المتحـدة، وهو أقل بكثير من السيناريو الأسوأ.

هذا الاتفاق أوقف مؤقتاً خطة الاتحاد الانتقامية، لكنـه أبقـى الصلـب والألمنيـوم تحت الرسـوم المرتفعة «50٪»، ما يؤثر على صادرات أوروبية من هذه المعادن تزيد قيمتها على 7 مليارات يورو سنوياً. ويعترف مسـؤولون أوروبيون بأن الاتفاق صُمـم لحماية قطاع السـيارات، الذي يمثل نحو 8٪ من الناتج الصناعي للاتحاد.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

تسليح التجارة والتعريفات ضد أكبر اقتصادات العالم

فرض ترامب في يوليو رسوماً بنسبة 25% على صادرات الهند، ثم رفعها إلى 50% في 06 أغسطس، في محاولة للضغط على نيودلهي لوقف وارداتها من النفط الروسي، التي بلغت نحو 1.8 مليون برميل يومياً في النصف الأول من 2025. وتشمل الصادرات الهندية التي أصابتها الرسوم الجديدة منتجات بقيمة 87 مليار دولار في 2024، أبرزها المنسوجات «18 مليار دولار»، والأحذية «6.4 مليار دولار»، والأحجار الكريمة والمجوهرات «41 مليار دولار».

الهند كانت ثاني أكبر مستورد للنفط الروسي بعد الصين، إذ ارتفعت تجارتها مع روسيا من 13 مليار دولار في 2021-2022 إلى 27 مليار دولار في 2022، وتجاوزت 30 مليار دولار في 2023. ومع الضغط الأمريكي، بدأت بعض المصافي الهندية في خفض مشترياتها من الخام الروسي، وتبحث عن بدائل من السعودية والإمارات.

وفي سياق متصل، فرضت واشنطن في 30 يوليو رسوماً بنسبة 50% على صادرات البرازيل، مع إعفاءات محدودة للطائرات المدنية والحديد الخرساني والأخشاب والأسمدة، وهي صادرات تمثل نحو 8 مليارات دولار من إجمالي الصادرات البرازيلية إلى الولايات المتحدة، هذه الخطوة ارتبطت بخلاف سياسي مع الرئيس البرازيلي «لولا دا سيلفا» على خلفية محاكمة الرئيس السابق «جايير بولسونارو»، المتهم بتدبير محاولة انقلاب، وهو حليف سابق لترامب.

وبلغت قيمة الصادرات البرازيلية التي شملتها الرسوم نحو 21 مليار دولار سنوياً، تشمل البن «5.6 مليار دولار»، ومنتجات اللحوم «4.2 مليار دولار»، والآلات «3.7 مليار دولار»، وبدورها، ردت البرازيل بالذهاب إلى منظمة التجارة العالمية لطلب مشاورات رسمية، بينما صرح لولا بأنه «لن يخضع لأي إذلال سياسي ولن يقبل بهذا الإبتزاز».

أما جيران أمريكا، كندا والمكسيك، وبحكم عضويتهما في اتفاق الولايات المتحدة-المكسيك-كندا USMCA فقد حافظتا على إعفاء معظم صادراتهما من التعرفة الأساسية البالغة 10%، لكن الصادرات الكندية خارج الاتفاق تخضع لرسوم تصل إلى 35%، في حين حصلت المكسيك على إعفاءات مؤقتة لقطاعات مثل الصناعات الزراعية.

مع ذلك، لا تزال الرسوم الأمريكية بنسبة 50% على الصلب والألمنيوم تضغط على سلاسل الإمداد المتكاملة في أمريكا الشمالية، حيث ارتفعت أسعار المدخلات الصناعية بنسبة 12% مقارنة بالعام الماضي.

العالم العربي: أثر مباشر محدود وتداعيات غير مباشرة

بالنسبة لدول الخليج، التي تعتمد تجارتها مع الولايات المتحدة على النفط والغاز، كان التأثير المباشر للرسوم محدوداً. لكن الرسوم الأمريكية على المعادن رفعت أسعار الألمنيوم في الأسواق العالمية بنسبة 9% منذ أبريل، وهو ما أثر على منتجين كبار مثل الإمارات، التي تصدر ألمنيوم بقيمة 5.3 مليارات دولار سنوياً، والبحرين «2.1 مليار دولار».

في مصر، التي بلغت صادراتها إلى الولايات المتحدة 2.3 مليار دولار في 2024، انصب التأثير على قطاع الملابس الجاهزة والنسيج، حيث زادت التكاليف على المصانع بنحو 7% بسبب الرسوم على مدخلات الإنتاج المستوردة من آسيا. أما اليمن وسوريا، فالعلاقات التجارية مع واشنطن شبه معدومة، ما جعل أثر الرسوم عليها غير محسوس مقارنة بالتأثيرات الكبرى للحرب والأزمات الداخلية.

المستهلك الأمريكي تحت ضغط متزايد

بدأت آثار الرسوم الجمركية تظهر بوضوح في السوق الداخلية الأمريكية منذ منتصف 2025. حيث سجل مؤشر أسعار المستهلك في يونيو ارتفاعاً قدره 0.3% على أساس شهري و2.7% على أساس سنوي، مع زيادات في أثاث المنازل «+1.1%»، والملابس «+0.9%»، ومعدات الترفيه «+1.3%»، والأجهزة المنزلية الصغيرة «+1.0%».

كما ارتفع مؤشر أسعار المنتجين للسلع النهائية بنسبة 0.5% في يونيو، وهو ما يعكس انتقال تكاليف الرسوم إلى المستهلكين. ووفقاً لتقديرات «بلومبرغ إيكونوميكس»، ستضيف هذه الرسوم نحو 0.4 نقطة مئوية إلى التضخم الأساسي في النصف الثاني من 2025، فيما خُفّضت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.1% إلى 1.8%.

قطاع السيارات يعد من الأشد تأثراً، إذ ارتفعت أسعاره بنسبة 2.2% منذ أبريل بسبب الرسوم على قطع الغيار «25%»، إضافةً إلى ارتفاع أسعار الصلب والألمنيوم بنسبة تفوق 15% عن المتوسط العالمي، ورغم استفادة شركات الصلب المحلية، فإن الزيادة انعكست على أسعار المنتجات النهائية، ما أثقل كاهل المستهلك الأمريكي.

بعد ثمانية أشهر فقط من بدء ولايته الثانية، نجح ترامب في أن يحول الرسوم الجمركية من أداة اقتصادية تقليدية إلى محور لإعادة صياغة العلاقات التجارية والجيوسياسية على نطاق عالمي، وهذه السياسة لم تقتصر على حماية الصناعات الأمريكية أو تعديل ميزان التجارة، بل امتدت لتصبح أداة ضغط على الحكومات، وسلاحاً في ملفات تمتد من الطاقة والأمن القومي إلى السياسة الداخلية في دول أخرى.

النتائج حتى الآن مزدوجة: على المدى القصير، حققت واشنطن مكاسب تفاوضية وأجبرت شركاء كبار مثل الاتحاد الأوروبي على تقديم تنازلات، ودفعت الصين إلى طاولة المفاوضات تحت ضغط قيود التصدير، لكنها في المقابل زرعت حالة من عدم اليقين في النظام التجاري العالمي، وأشعلت موجات تضخم في السوق الأمريكي نفسه، ودفعت العديد من الاقتصادات إلى البحث عن بدائل طويلة المدى لتقليل اعتمادها على السوق الأمريكي.

المشهد الذي يتشكل الآن ليس مجرد مواجهة بين واشنطن وبكين أو خلافات عابرة مع عواصم أخرى، بل هو بداية لمرحلة تتجه فيها التجارة العالمية إلى مزيد من التكتلات الإقليمية والتحالفات السياسية المبنية على المصالح المشتركة، بعيداً عن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي قادته الولايات المتحدة لعقود.

وإذا استمرت هذه السياسة بنفس الوتيرة حتى نهاية 2025، فقد نجد أنفسنا أمام خريطة اقتصادية عالمية مختلفة جذرياً، حيث تتحول الرسوم الجمركية من استثناء إلى قاعدة، وتصبح السياسة التجارية ساحة الصراع الرئيسية في النظام الدولي الجديد.

مستجدات ســـوق الطاقـــة العالمـــي

يوليو يرسّم ملامح سوق نفط «مشدود» رغم فائضٍ ظاهري

أكد تقرير وكالة الطاقة الدولية لشهر يوليـــو 2025 أن نمـو الطلب العالمي على النفط يتجه إلى أدنى وتيرة لـه منـذ 2009 «باسـتثناء عـام كورونـا»، مع توقع زيادة لا تتجـاوز +700 ألف برميل يوميـاً في 2025. وأظهرت الوكالة تباطؤاً داخل العام نفسه من +1.1 مليون برميل/يوم في الربع الأول إلى +550 ألـف برميل/يوم في الربع الثـاني، مرجعةً ذلـك إلى فتور اسـتهلاك بعض الأسواق الناشئة.

وعلى المدى المتوسـط، تتوقع الوكالـة أن يرتفع الطلـب العـالمي في 2026 بنحـو +720 ألـف برميل/يـوم ليبلـغ 104.4 ملايين برميل/يوم. كمـا نبّهـت إلى أن صعود معدلات التشـغيل في المصـافي خلال ذروة الصيف، وهوامـش التكرير القويـة، ودرجة التراجـع السـعري على منحنى العقود، وهـذا يعكس ضيقاً فعلياً في السـوق لا تُظهره ميزانيات العرض والطلب الاسمية.

وعلى جانب الإمدادات، أظهر مسـح اطلع عليه مرصد بقش لرويترز في أواخر يوليو أن إنتاج أوبك ارتفع في يوليو إلى نحو 27.38 مليون برميل يومياً، بزيادة شـهرية تقارب +270 ألـف برميل/يوم، وجـاءت الزيـادة بقيـادة الإمارات والسـعودية ضمن مسار أوبك+ لرفع الإمدادات تدريجياً.

وبحسـب تفاصيل المسـح، سـمح اتفاق أوبك+ لخمسـة أعضـاء «الجزائـر، العـراق، الكويت، السـعودية، والإمارات» بزيـادة إجمالية +310 آلاف برميل/يوم، لكن التعويضات على تجاوزات سـابقة وانقطاعات في إقليم كردستان حدّت من الأثر الصافي للزيادة الفعليـة إلى نحو +150 ألف برميل/يـوم، مـع مراجعـات طفيفـة لإنتـاج السعودية في يونيو إلى 9.36 ملايين برميل/يوم. وبينمـا حـرّك قـرار أوبـك+ بزيادة الإمـدادات توقعـات وفـرةٍ نسـبية في الكميـات، أرسـلت السعودية إشارات «تشددٍ سعري» على صعيد التسعير الرسمي إلى آسـيا؛ فبعد خفضٍ طفيف لأسعار يوليو، وانخفاض سعر «العربي الخفيف» بـ 20 سـنتاً/برميل»، اتجهـت التوقعات — ثم القرارات — نحو رفع أسـعار أغسـطس إلى أعلى مسـتوى في أربعة أشهر، قبل أن تُقدم أرامكو على زيـادة إضافيـة لأسـعار سـبتمبر لتبلـغ علاوة «العـربي الخفيـف» +3.20 دولار/برميل فوق عُمان/دبي، وهي أعلـى علاوة منذ أبريل؛ وهو ما انعكس مباشـرةً على تدفقات سـبتمبر المتجهة للصين.

الصـورة الكليـة لشـهر يوليـو تُظهر إذاً سـوقاً «مشدوداً» في الواقع، حتى مع حساب زيادات العرض، مع طلـبٍ عالمي ينمو بـوتيرة ضعيفة وفق وكالة الطاقـة الدولية، لكن الجانب المادي للسوق يبقى حساسـاً لمعدلات تشغيل المصافي، وتبدلات تسـعير أرامكو، والزيـادات التدريجية «المشـروطة» في أوبك+ حيث تلتهم تعويضات الأعضاء جزءاً من الزيادات الاسمية.

في الخلاصة يحسـم تقرير وكالـة الطاقة الدولية لشـهر يوليو وجهـة الطلب بـأن التباطؤُ أصبح واقعـاً، غير أن أوبـك+، بتـدرّج محسـوب في الزيـادات وبُنى تعويـضٍ تلتقـط أي انزلاقـات إنتاجية، أعادت إمسـاك زمام «الضيق الفعلي» في السـوق، بينما تُثبّت إدارة معلومـات الطاقة الأمريكية سـقفاً مرتفعاً لإنتاج الولايات المتحدة عنـد 13.4 مليـون برميل/يـوم لعـامي 2025-2026، مـع ميـلٍ طفيـف للهبوط عبر الفصول.

وفي الخلفيـة، تتحرك أسـعار أرامكو الرسـمية كعـدّادٍ مبكـر لمرونة الطلـب الآسـيوي؛ وكلما ارتفعـت الـعلاوات تبـدّل مسـار البراميل بين الصين وبقية آسـيا، ما يضيف طبقة جديدة من الحساسـية الموسـمية في التسـعير والتدفقات خلال النصف الثاني من العام.

(سـوق النفـط العالميـة)

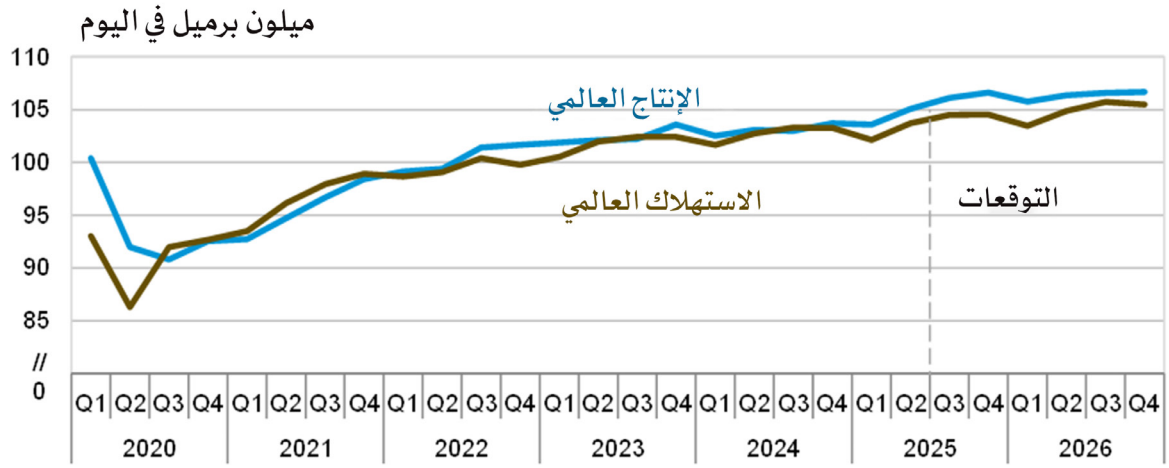

- معدل الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل - يوليو 2025
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت في يـوليـــــــــو 2025= 72.53$ للبرميل (ارتفاع 2.53$ عن متوسط سعر البرميل في يونيو 2025)

التحليلات: ما زالت الأسواق متأثرة بالمخاوف المرتبطة بالحرب الإسرائيلية-الإيرانية واحتمال تعطّل الإمدادات من مضيق هرمز، كما أن قرار أوبك+ بتسـريع إنهاء خفض الإنتاج إلى سبتمبر لم يترجم بالكامل في الأسواق بعد، لذا لم تبدأ أسعار النفط بالانخفاض في يوليو.

التوقعات: من المتوقع أن يكون يوليو هو آخر شـهر عند مستويات فوق 70 دولار قبل بدء الانخفاض السريع، بدءاً من أغسطس، ومـع تدفق الزيادات الكبيرة في الإنتاج العالمي، سـتبدأ الأسـعار في التراجـع، وصولاً إلى متوسـط 58 دولار بنهاية 2025، وهذا الهبوط سببه الفائض الضخم في المعروض وزيادة المخزونات العالمية.